منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**المجلس التنفيذي**
**الدورة الرابعة والثمانون بعد المائة**

**184 EX/5**

**١٨٤م ت/٥**

باريس، ٢٠١٠/٣/٥
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

**الملخص**

الغرض من هذا التقرير هو إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على التقدم المحرز في متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

# جدول المحتويات


أولاً – الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥) (متابعة تنفيذ القرار ١٦٩م ت/٤,١) ..... ١

ثانياً – التقدم المحرز في مراجعة وتنقيح القواعد المالية فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (متابعة تطبيق المادة ١٥,٢ من النظام المالي، والقرار ١٨١م ت/٣٦ والقرار ١٨٢م ت/٤٥) ..... ٢

ثالثاً – متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي أجري في عام ٢٠٠٧ لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي يجرى كل ثلاث سنوات (متابعة تنفيذ القرار ١٨١م ت/٤٩) ..... ٣

رابعاً – تنفيذ القرار ٣٥م/٤٩ والقرار ١٨٢م ت/٥ (ثانياً) بشأن منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٥ (ثانياً)) ..... ١٠

خامساً – التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية جمع الأموال لبرنامج/صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٥ (ثالثاً)) ..... ١١

سادساً – اليونسكو ومشروع جامعة الأمم المتحدة المسمى "التعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا" (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/١١) ..... ١٢

سابعاً – التقدم المحرز بشأن اقتراح إنشاء مركز دولي للغات في ريكيافيك بآيسلندا بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٢٠ (تاسعاً)) ..... ١٢

ثامناً – تنفيذ تدابير تعزيز معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٦٣) ..... ١٣

تاسعاً – اليونسكو والتدابير المتخذة على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ ..... ١٤

عاشراً – خطة العمل من أجل تحسين التمثيل الجغرافي لموظفي الأمانة (متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٩٣) ..... ١٩

حادي عشر – نتائج الدراسة عن صندوق التأمين الصحي (متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٧٣، والقرار ١٨٠م ت/٣٥، والقرار ٣٥م/٩٥) ..... ٢٥

## أولاً – الأعمال التحضيرية لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥)
(متابعة تنفيذ القرار ١٦٩م ت/٤,١)

١ – بعد النظر في البند الخاص بإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥) وفي الوثيقة ٣٥م/٧ الخاصة بهذا البند في الاجتماع المشترك للجان البرنامج، اعتمد المؤتمر العام إبان دورته الخامسة والثلاثين القرارين التاليين اللذين تناول فيهما هذه المسألة بالتحديد: (١) القرار ٣٥م/١٠٧ – إرشادات عامة لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣، بما في ذلك موجز المناقشات بشان السياسة العامة وتقارير المنتدى الوزاري العام واجتماعي المائدة المستديرة الوزاريين بشأن التعليم والعلوم، و(٢) القرار ٣٥م/١٠٨ – عمل اليونسكو في مجال ثقافة السلام.

٢ – وقد نُشر التقرير الخاص بالاجتماع المشترك للجان البرنامج وكذلك القرارين المذكورين أعلاه في المجلد الأول من سجلات المؤتمر العام. وتحتوي الوثيقة ٣٥م/إعلام ٤٤ على التقرير الشفهي لرئيس الاجتماع المشترك للّجان، الذي يعرض فيه المعالم الرئيسية للمناقشات على المؤتمر العام في الجلسة العامة.

٣ – ويبيّن الجدول الزمني المؤقت التالي الإجراءات التي ستُتخذ لإعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥)، ولا سيما من أجل الحصول على آراء وملاحظات واقتراحات الدول الأعضاء والأعضاء المنتسبين، والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بشأن التحديات والقضايا الجوهرية التي ينبغي الاسترشاد بها في إعداد مشروع البرنامج والميزانية لعامي ٢٠١٢–٢٠١٣ (٣٦م/٥):

| التاريخ | | الإجراءات التي ينبغي اتخاذها |
|---|---|---|
| شباط/فبراير – نيسان/أبريل ٢٠١٠ | إعداد وإرسال الاستبيان الخاص بالوثيقة ٣٦م/٥ | تقوم الأمانة بإعداد الاستبيان الخاص بالتشاور بشأن الوثيقة ٣٦م/٥ استناداً إلى قرار المؤتمر العام ٣٥م/١٠٧، بما في ذلك موجز المناقشات بشان السياسة العامة وتقارير المنتدى الوزاري العام واجتماعي المائدة المستديرة الوزاريين اللذين عُقدا خلال الدورة الخامسة والثلاثين للمؤتمر العام، وكذلك قراره ٣٥م/١٠٨ بشأن ثقافة السلام. |
| ٣٠ آذار/مارس – ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠ | الدورة ١٨٤ للمجلس التنفيذي | تقدم المديرة العامة إلى المجلس تقريراً عن الأعمال التحضيرية لإعداد الوثيقة ٣٦م/٥ |
| نيسان/أبريل – أيار/مايو ٢٠١٠ | المشاورات مع اللجان الوطنية على مستوى مجموعات البلدان و/أو على المستوى القطري | يجري مديرو/رؤساء المكاتب الميدانية مشاورات بشأن القضايا المطروحة في الاستبيان والمسائل البرنامجية ذات الصلة على مستوى مجموعات البلدان أو على المستوى القطري. |
| أيار/مايو – تموز/يوليو ٢٠١٠ | المشاورات الإقليمية مع اللجان الوطنية | إجراء خمس مشاورات إقليمية مع اللجان الوطنية كما يلي:<br>الدول العربية: ١٠–٢٠١٠/٥/١٤ في الرباط بالمغرب؛ وآسيا والمحيط الهادي: ٢١–٢٠١٠/٥/٢٤ في تشانغوون بجمهورية كوريا؛ وأوروبا وأمريكا الشمالية: ٥–٢٠١٠/٦/٨ في لندن بالمملكة المتحدة؛ وأفريقيا: ٢١–٢٠١٠/٦/٢٥ في كمبالا بأوغندا؛ وأمريكا اللاتينية والكاريبي: ٥–٢٠١٠/٧/٧ في بورت أوف سبين بترينيداد وتوباغو.<br>وتقترن المشاورات في الدول العربية وأفريقيا بمؤتمرات تُعقد مرة واحدة كل أربع سنوات – وتعتمد اللجان الوطنية المشاركة في كل مشاورة تقريراً – يتضمن توصيات – يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٥. |

| | | |
|---|---|---|
| ١٥ تموز/يوليو ٢٠١٠ | الموعد النهائي لتقديم الملاحظات المكتوبة بشأن الاستبيان | يحين الموعد النهائي لقيام الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية بتقديم الملاحظات المكتوبة عقب آخر مشاورة إقليمية بوقت قصير. |
| منتصف آب/أغسطس ٢٠١٠ | الاقتراحات الأولية للمديرة العامة بشأن الوثيقة ٣٦م/٥ | تقوم المديرة العامة بإعداد وثيقة تحتوي على اقتراحاتها الأولية بشأن الوثيقة ٣٦م/٥ آخذة بعين الاعتبار نتائج المشاورات الإقليمية وكذلك الملاحظات المكتوبة الواردة. |
| ٥–٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ | يعتمد المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٥ قراراً بشأن الوثيقة ٣٦م/٥ | (١) ينظر المجلس التنفيذي في الاقتراحات الأولية للمديرة العامة بشأن الوثيقة ٣٦م/٥ وفي نتائج عملية التشاور الكتابية وفي تقارير المشاورات الإقليمية الخمس؛ (٢) ويعتمد قراراً يزود المديرة العامة بإطار للعمل وبتوجيهات بشأن السياسة العامة من أجل إعداد الوثيقة ٣٦م/٥. |
| نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ | صدور المذكرة العاجيّة للمديرة العامة بشان إعداد مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ | تعطي المديرة العامة في مذكرتها العاجيّة تعليمات للأمانة بشأن إعداد مشروع الوثيقة ٣٦م/٥. |
| منتصف آذار/مارس ٢٠١١ | إرسال مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ | الأجل النظامي لإرسال مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ إلى الدول الأعضاء. |
| ٢٦ نيسان/أبريل – ١٢ أيار/مايو ٢٠١١ | يعتمد المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٦ قراراً يتضمن توصياته بشأن مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ | ينظر المجلس التنفيذي في مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ ويعتمد قراراً يتضمن ملاحظاته وتوصياته بشأن مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ لكي يجري تقديم هذه الملاحظات والتوصيات إلى المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين. |
| تشرين الأول/أكتوبر – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ | اعتماد المؤتمر العام في دورته السادسة والثلاثين للوثيقة ٣٦م/٥ | ينظر المؤتمر العام في مشروع الوثيقة ٣٦م/٥ على ضوء التوصيات التي يقدمها المجلس التنفيذي والتعديلات التي تقترحها الدول الأعضاء. |

## ثانياً – التقدم المحرز في مراجعة وتنقيح القواعد المالية فيما يتعلق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (متابعة تطبيق المادة ١٥,٢ من النظام المالي، والقرار ١٨١م ت/٣٦ والقرار ١٨٢م ت/٤٥)

٤ – يُعد تطبيق منظومة الأمم المتحدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام جزءاً هاماً من جهدها الإصلاحي الرامي إلى تحسين **المساءلة وقابلية المقارنة والشفافية والتنسيق** في معاييرها المالية المحاسبية والمتعلقة بالإبلاغ.

٥ – وأقر المؤتمر العام في دورته رقم ٣٤ اعتماد اليونسكو للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وكما كان مقرراً، **بدأت اليونسكو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع بدء النفاذ اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠١٠**. ولا تزال هناك تحديات كبيرة سيتم التصدي لها طوال عام ٢٠١٠ من أجل إعداد بيانات مالية لعام ٢٠١٠ تمتثل للمعايير. وسيتطلب تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أيضاً إدخال تعديلات على القواعد المالية. وسيجري إعداد نسخة معدلة من القواعد المالية لكي ينظر فيها المجلس التنفيذي إبان دورته الخريفية.

## ثالثاً – متابعة تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٨/٦٢ بشأن الاستعراض الشامل الذي أجري في عام ٢٠٠٧ لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، والذي يجرى كل ثلاث سنوات

(متابعة تنفيذ القرار ١٨١م ت/٤٩)

٦ – طلب المجلس التنفيذي من المديرة العامة، بموجب القرار ١٨١م ت/٤٩، أن تقدم إليه في دورته رقم ١٨٤ تقريراً عما يلي:

(أ) التقدم المحرز في تنسيق وتعزيز الأنشطة التنفيذية الإنمائية المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي؛

(ب) التقدم المحرز في تنسيق ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة؛

(جـ) تشاطر تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المشتركة؛

(د) تعزيز الفعالية التكاليفية وتنفيذ البرنامج.

٧ – وفضلاً عن ذلك، طلب المؤتمر العام من المجلس التنفيذي، بموجب قراره ٣٥م/٨٢ (ثانياً)، "أن يقدم إليه، تماشياً مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣٢/٦٣، اقتراحات بشأن تطبيق طلب الجمعية العامة للأمم المتحدة الموجه إلى الوكالات المتخصصة بالعمل على مواءمة دورة برامجها، ابتداءً من عام ٢٠١٢، مع الدورة الجديدة للاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة". ويرمي هذا التقرير إلى تلبية هذين الطلبين.

### التقدم المحرز في تنسيق وتعزيز الأنشطة التنفيذية الإنمائية المشتركة التي تضطلع بها الأمم المتحدة على المستوى القطري والإقليمي والعالمي

٨ – عقب مرور أكثر من عام على الشروع في تنفيذ المشاريع الثمانية الرائدة لنهج "توحيد الأداء"، أسفرت عمليات التقييم الأولى التي أجرتها الأفرقة القطرية للأمم المتحدة وكذلك الحكومات عن نتائج إيجابية عامة تشير إلى زيادة التبني الوطني للأنشطة، وتحسين توافق أنشطة الأمم المتحدة مع الأولويات الوطنية، وتنفيذ البرامج المشتركة بنجاح، وزيادة التزام الوزارات المختصة في بعض البلدان، والأخذ بنهج أشمل يضم عدداً من منظمات الأمم المتحدة، وتعزيز مشاركة الوكالات التي لا يوجد لها ممثل مقيم في جميع البلدان مما أتاح للبلدان الانتفاع بمجموعة الخبرات المتنوعة التي توفرها منظومة الأمم المتحدة برمتها. وسيجري في وقت لاحق من عام ٢٠١٠ إجراء تقييم أشمل على نطاق المنظومة.

٩ – وقد شاركت اليونسكو بنشاط في عمليات "توحيد الأداء" في جميع البلدان الرائدة، وساهمت في عمليات البرمجة القطرية المشتركة الخاصة بهذه البلدان (على شكل برنامج واحد/خطة واحدة/وثيقة تنفيذية مشتركة)، كما ساهمت في تنفيذ البرامج الموحدة التي تمخضت عنها هذه العمليات عن طريق برامج مشتركة مع سائر منظمات الأمم المتحدة، وتضمنت إسهاماتها في هذا الصدد الاضطلاع بالأدوار القيادية والتنسيقية. وأدى ذلك، فيما يخص اليونسكو، إلى زيادة التركيز على التنفيذ على الصعيد القطري

والعمل جنباً إلى جنب مع شركاء الأمم المتحدة استناداً إلى المزايا النسبية والقيمة المضافة للعمل المشترك. وازدادت مشاركة اليونسكو بوجه عام في أنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، ولا سيما في البلدان التي لا يوجد فيها ممثل مقيم لليونسكو. وأظهرت التجربة أن البرمجة المشتركة تفضي، عندما يتم الاضطلاع بها بطريقة شاملة مناسبة، إلى إضفاء المزيد من الوضوح على توزيع المهام بين منظمات الأمم المتحدة المشاركة في كل فريق من الأفرقة القطرية للأمم المتحدة.

١٠- وتمكنت اليونسكو، بفضل تعزيز مشاركتها في جهود البرمجة القطرية المشتركة التي تتضمن على وجه الخصوص أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، من إبراز جدوى الكفاءات المتنوعة التي تملكها في مجال الاستجابة لأولويات التنمية الوطنية ومن تسخير هذه الكفاءات لهذا الغرض. وتطلب ذلك الإقرار بشكل أفضل بالمجالات المواضيعية التي غالباً ما لم تكن تؤخذ بعين الاعتبار على النحو الواجب – مثل الثقافة والتنمية، وأهمية تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، أو دَور التعليم العالي. ولا بد من مواصلة الجهود المبذولة في هذا الصدد. وسيجري التركيز بوجه خاص على استهلال عمليات تطبيق أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية التي يناهز عددها ٩٠ إطاراً، ومن المتوقع أن تبدأ عمليات تطبيق هذه الأُطر قبل حلول عام ٢٠١٢.

١١- وما زالت البرمجة القطرية المشتركة تنطوي على بعض التحديات. وتتضمن هذه التحديات الافتقار إلى التوافق بين دورات البرمجة الخاصة بمنظمات الأمم المتحدة ودورات البرمجة الوطنية، وزيادة ما تتحمله المكاتب القطرية من أعباء وتكاليف العمل المترتبة على جهود التنسيق المشتركة للأمم المتحدة، وكذلك ضرورة الفصل التام بين المهام المؤسسية والمهام التنسيقية المسندة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري.

١٢- وعلى الصعيد الإقليمي، يجري الآن تمثيل اليونسكو وإشراكها بانتظام في أفرقة المديرين الإقليميين لجميع المناطق، وتساهم اليونسكو بالتالي في الاضطلاع بالمهام المسندة إلى الأفرقة بموجب إطار الإدارة والمساءلة الخاص بجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وتتضمن هذه المهام توفير الدعمَ التقني المتسق للمنسقين المقيمين وللأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وضمان جودة وثائق أُطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وجودة البرامج الموحدَة للأمم المتحدة، وإدارة أداء المنسقين المقيمين، وكذلك حلّ المشكلات وتسوية الخلافات في الأوضاع القطرية الصعبة. وقد أفضت مشاركة اليونسكو في أعمال أفرقة المديرين الإقليميين، التي يجري تمويلها أيضاً بفضل طريقة التمويل بنسبة ٢٪ من الاعتمادات، إلى الارتقاء بمستوى التنسيق والتعاون بين الوكالات على الصعيد الإقليمي وزيادة تأثير حضور اليونسكو على أعمال التنمية الشاملة في المنطقة. وتشارك اليونسكو أيضاً على الصعيد الإقليمي في أعمال آليات التنسيق الإقليمي، وكذلك في التعاون مع اللجان الاقتصادية الإقليمية للأمم المتحدة.

١٣- وعلى الصعيد العالمي/المشترك بين الوكالات، تشارك اليونسكو بانتظام في الأعمال المشتركة بين الوكالات لمجلس الرؤساء التنفيذيين وهيئاته الفرعية (اللجنة البرنامجية الرفيعة المستوى، واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى، ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية)، وكذلك في أعمال الفريق الاستشاري لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على مستوى رؤساء منظومة الأمم المتحدة وعلى مستوى مساعد الأمين العام/مساعد المدير العام. وتتضمن القضايا المندرجة في المجال البرنامجي الرامي إلى الارتقاء بمنظور اليونسكو باعتبارها وكالة متخصصة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة إرشادات جديدة ومجموعة جديدة من تدابير الدعم الخاصة

باستهلال عمليات تطبيق أُطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، كما تتضمن متابعة قرار ومداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الاتساق على نطاق المنظومة ككل، ووضع نظام الإدارة والمساءلة موضع التطبيق، وكذلك قضايا أخرى. وترد أدناه المزيد من التفاصيل بشأن الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في إطار اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى وأفرِقتها الفرعية.

**التقدم المحرز في تنسيق ممارسات العمل في منظومة الأمم المتحدة**

١٤- *سياسات استرداد التكاليف:* يحظى مشروع تنسيق سياسات استرداد التكاليف بالأولوية في إطار مجمل برنامج العمل الرامي إلى تنسيق ممارسات العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة. فقد دعا القرار المعتمد في عام ٢٠٠٤ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية إلى تنسيق المبادئ التي تقوم عليها سياسات استرداد التكاليف، بما فيها سياسات الاسترداد الكامل للتكاليف. وطلب القرار المعتمد في عام ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة استعراض مسألة استرداد التكاليف لكفالة عدم استخدام الموارد الأساسية لتقديم دعمٍ مالي إلى المشاريع التي تنفذ في إطار تمويل غير أساسي/تكميلي/خارج عن الميزانية. ودعا هذا القرار أيضاً منظومة الأمم المتحدة إلى مواصلة توحيد ومواءمة المفاهيم والممارسات وتصنيفات التكاليف ذات الصلة بتكاليف المعاملات واسترداد التكاليف، مع المحافظة على مبدأ استرداد التكاليف بالكامل في سياق إدارة جميع المساهمات غير الأساسية/التكميلية/الخارجة عن الميزانية، بما في ذلك ضمن البرامج المشتركة.

١٥- ويضطلع بهذه الجهود الخاصة بالتنسيق حتى الآن الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والمعني بسياسة استرداد التكاليف، الذي يتولى مكتب تنسيق عمليات التنمية رئاسته بالاشتراك مع اليونسكو. واستناداً إلى النتائج التي حققها فريق اللجنة الإدارية العامل المعني بسياسة استرداد التكاليف (الذي تولت اليونسكو رئاسته في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ وفي ٢٠٠٧)، الذي توصل إلى اتفاق بشأن التعاريف والمبادئ الخاصة باسترداد التكاليف، عقد الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى والمعني بسياسة استرداد التكاليف أول اجتماعٍ له في شهر نيسان/أبريل من عام ٢٠٠٨، وكان الغرض من هذا الاجتماع استطلاع إمكانيات المضي قدماً في عملية التنسيق بين مجموعة صغيرة من منظمات الأمم المتحدة في ظل القرارين المعتمدين في عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧ بشأن الاستعراض الشامل، وتضم هذه المجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة العمل الدولية.

١٦- واستُخدم خبراء استشاريون بصورة مشتركة في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٨ من أجل تيسير التوصل إلى اتفاق بشأن **تدابير متسقة ملموسة لتنفيذ المشاريع الرائدة لنهج "توحيد الأداء"**. وقرر الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في اجتماعه الأخير الذي عقده في شهر أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٩ أنه لا يمكن تأييد كل ما ورد في تقرير الخبراء الاستشاريين على الرغم من إلقائه المزيد من الضوء على الأدوات والخيارات المحاسبية لإعادة توزيع التكاليف. فكلف الفريق العامل بالتالي الوكالات المتخصصة بالعمل على التوصل إلى تفاهم بشأن تنسيق عملية استرداد التكاليف لعرضه على الأطراف الأخرى في الفريق العامل. وعقدت الوكالات المتخصصة

(منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) اجتماعاً برئاسة منظمة الصحة العالمية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٩، ولكنها لم تنجزٍ بعد عملها في هذا الصدد. وتقدم شبكة المالية والميزانية الخاصة باللجنة الإدارية الرفيعة المستوى تقريراً في هذا الصدد إلى اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى في شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١٠.

١٧- وشاركت اليونسكو في الأعمال الأولية المشتركة بين الوكالات من أجل صياغة مبادئ توجيهية لوضع إطار مشترك للميزانية والاتفاق عليه. **ويهدف هذا الإطار المشترك للميزانية**، الذي يُقترح استخدامه كأداة للتخطيط والإدارة والإبلاغ، **إلى توفير المعايير اللازمة لتوحيد طريقة توزيع الأموال التي تُجمع على الصعيد القطري بين منظمات الأمم المتحدة** في إطار "الصندوق الواحد". وتستند الاقتراحات المقدمة حتى الآن إلى نموذج العمل الخاص بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها التي تختلف حوكمتها ومهامها ونهوج اللامركزية المتبعة فيها عن تلك الخاصة بالوكالات المتخصصة. ويمكن أن يكون الاتفاق على إطار مشترك للميزانية بالتالي تحدياً كبيراً للوكالات المتخصصة على وجه الخصوص. وستتواصل المناقشات في هذا الصدد.

١٨- *الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشاريع الممولة من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين:* أنشأ مكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين في عام ٢٠٠٨ بوابة على شبكة الإنترنت من أجل تقديم التقارير المالية عن جميع المشاريع التي تُموّل من الصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين وتتولى تنفيذها جميع منظمات الأمم المتحدة المشاركة. وقد ساهمت اليونسكو في هذه التدابير وكانت طرفاً فيها. وتُطبق هذه التدابير ذاتها على عملية رفع التقارير المالية لعام ٢٠٠٩ في نهاية العام. وسيجري اعتباراً من عام ٢٠١٠ إعداد التقارير وتقديمها على أساس فصلي.

١٩- *النهج المنسق في التحويلات النقدية:* جرى في عام ٢٠٠٨ توسيع نطاق النهج المنسق في التحويلات النقدية لأغراض المشاريع الرائدة لعملية "توحيد الأداء" ليشمل منظمات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة بالإضافة إلى الصناديق والبرامج الأربعة التي كان يضمها من قبل. وأكدت اليونسكو أنها ستستخدم النهج المنسق في التحويلات النقدية حيثما أمكن لإجراء العمليات في البلدان الرائدة، شأنها في ذلك شأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

٢٠- وقامت اليونسكو منذ ذلك الحين بتوسيع نطاق العمل بالنهج المنسق في التحويلات النقدية ليشمل جميع المكاتب الميدانية الموجودة في البلدان الأخرى غير الرائدة لعملية توحيد أداء الأمم المتحدة، واستكملت عمليات التدريب والتوجيه الضرورية للموظفين. ومع ذلك لا توجد حتى الآن خبرة ملموسة في مجال تطبيق النهج المنسق كطريقة للتحويلات النقدية. وما زالت التحديات العالمية تعترض بوجه عام تطبيق النهج المنسق في التحويلات النقدية، وينطبق هذا أيضاً على اليونسكو نظراً لما يلي:

- إحجام بعض الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء عن قبول النهج المنسق في التحويلات النقدية، ولا سيما عمليات التقييم الجزئية للشركاء الحكوميين؛

- القلق إزاء تكلفة إجراء عمليات التقييم الجزئية، التي ينص عليها النهج المنسق، لمدى قدرة الشركاء في التنفيذ على الإدارة المالية. وينبغي ربط تكلفة التقييم بتخفيض تكاليف عمليات الرقابة المالية في المستقبل. ويتطلب هذا الوضع المزيد من المساعدة من جميع الوكالات، إذ تواجه اليونسكو صعوبات في إيجاد الموارد اللازمة لتغطية تكاليف عمليات التقييم الجزئية ولا سيما في مجالات اختصاص اليونسكو؛

- وتتطلب الحالات التي أظهرت عمليات التقييم أنها تنطوي على مخاطر شديدة اتفاق الوكالات على السبُل الممكنة لدعم وتنسيق عملية تنمية القدرات بطريقة جماعية والتزام الوكالات بذلك.

**تشاطر تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المشتركة**

٢١- فيما يتعلق بتشاطر تكاليف الخدمات الإدارية وخدمات الدعم المشتركة، بما في ذلك مفهوم "الدارِ الواحد"، ينبغي أن تتخذ القرارات بشأن مشاركة اليونسكو أو عدم مشاركتها حسب كل حالة، استناداً إلى التحليل الدقيق لما يترتب عن ذلك من تكاليف وفوائد. ويعزى ذلك، على نحو خاص، إلى أن التجربة فيما يتعلق بمشاركة اليونسكو في المباني المشتركة للأمم المتحدة أظهرت حتى الآن أن التكاليف المتكررة تميل إلى الارتفاع بدلاً من الانخفاض. وفي الوقت ذاته، يستفيد عدد كبير نسبياً (٢٨) من مكاتب اليونسكو من المباني مجاناً أو من مساهمات نقدية من البلدان المضيفة (يبلغ متوسط هذه المساهمات ١,٤ مليون دولار أمريكي لكل فترة عامين) أو مساهمات عينية أخرى (مثل تكاليف الاتصالات) مما يساعد اليونسكو على إبقاء تكاليف الإيجار والصيانة عند مستوى مقبول.

**تعزيز الجدوى الاقتصادية وتنفيذ البرامج**

٢٢- تفيد بعض المؤشرات أن البرمجة المشتركة وتنفيذ البرامج الموحدة من خلال البرامج المشتركة يمكن أن يؤديا إلى زيادة في الجدوى الاقتصادية لأعمال منظومة الأمم المتحدة على الرغم من عدم توافر بيانات موثوقة بهذا الشأن حتى الآن. ومن السابق لأوانه حتى الآن إجراء تقييم شامل لمقدار الوفورات الفعلية ذات الصلة بالتكاليف الهيكلية والإدارية وتكاليف الدعم العامة المترتبة على تنفيذ البرامج في إطار مشاريع "توحيد الأداء" التجريبية وعمليات البرمجة المشتركة الأخرى. وبالفعل، فإن الوفورات التي تنجم بصورة منهجية عن تقليص تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية لن تتحقق ربما إلا بعد فترة طويلة.

٢٣- وقد أهاب القرار بشأن "الاستعراض الشامل الذي يجرى كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية" لعام ٢٠٠٧ بصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة أن "تكفل، قدر الإمكان، توجيه الوفورات الناجمة عن تقليص تكاليف المعاملات والتكاليف الإدارية إلى تمويل برامج التنمية في البلدان المستفيدة من البرامج" (الفقرة ١١٤). وينبغي أن تراعي المناقشات التي تدور بشأن إمكانية وكيفية إعادة تخصيص الوفورات المحتملة في تكاليف المعاملات أساليب العمل المختلفة لمنظمات الأمم المتحدة وممارساتها المتنوعة في توفير الموارد للبرامج على أساس اللامركزية. وعلى خلاف نهج البرمجة القطرية الذي تتبعه صناديق الأمم المتحدة

وبرامجها التي تعمل من خلال البرامج القطرية المعتمدة وأرقام التخطيط الإرشادية، فإن لدى الوكالات المتخصصة نظامها الخاص في تطبيق اللامركزية على موارد برامجها خارج إطار البرنامج القطري الذي يمتد ليشمل قطاعات عدة ويتضمن محاور عمل مختلفة في إطار كل قطاع. ولذا، فإذا أسفر ازدياد الاتساق في تنفيذ أنشطة الأفرقة القطرية للأمم المتحدة عن وفورات على صعيد تكاليف البرامج، فإن ذلك يمكن أن يُستخدم إما في تعزيز نشاط بعينه في إطار محور عمل رئيسي بغية توسيع وتعميق نطاق إحدى النتائج المنشودة وتحقيقها في بلد معين، أو أن يخصَّص لأنشطة تجرى في إطار محاور عمل رئيسية أخرى للقطاع الرئيسي. بيد أنه لا يمكن في هذه المرحلة، وفق الممارسات المتبعة حالياً في مجال الميزانية، أن يعاد تخصيص تلك الوفورات لصالح أنشطة أخرى تضطلع بها قطاعات مختلفة في نفس البلد (للاطلاع على هذا الموضوع بمزيد من التفصيل انظر أيضاً الوثيقة ١٨١م ت/٤٩). ونظراً للتسليم في منظومة الأمم المتحدة بأن الدول الأعضاء ترغب في أن يعاد استثمار مثل هذه الوفورات، عند الإمكان، داخل البلد المعني، إدخال عدد من التغييرات في النظم الأساسية واللوائح لكي يتسنى ذلك.

٢٤- وستناقش مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خلال اجتماعها المقبل في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٠ ما إذا كانت ستعتمد، بصفة تجريبية، النهج المقترح لتوجيه الوفورات في التكاليف إلى تمويل البرامج القطرية، لا سيما من خلال صناديق وبرامج الأمم المتحدة. وبوجه خاص، فإن المرحلة التجريبية المقترحة ستفضي إلى استكشاف الجدوى من تحديد وقياس ورصد الوفورات في التكاليف وتوجيهها كلية إلى الأنشطة التنفيذية في البرامج المضطلع بها في نفس البلد. ومن المنتظر إجراء استعراض مفصل لجدوى النهج المقترح والتحديات والدروس المستفادة في نهاية عام ٢٠١٠.

### *إمكانية مواءمة الدورات البرنامجية*

٢٥- قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والستين في عام ٢٠٠٨ (القرار A/RES/36/232) تغيير الفترة الزمنية المحددة لإجراء الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية من ثلاث سنوات إلى أربع سنوات "بهدف توفير التوجيهات في مجال السياسة العامة على نحو أفضل لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها وللوكالات المتخصصة". وقررت أيضاً إجراء استعراضها الشامل المقبل للسياسة العامة في عام ٢٠١٢. وإن الجمعية العامة، في القرار ذاته، "تحث الصناديق والبرامج وتشجع الوكالات المتخصصة على إدخال التغييرات اللازمة لمواءمة دورات التخطيط التي تعقدها مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية كل أربع سنوات، بما في ذلك إجراء عمليات استعراض منتصف المدة، حسب الضرورة" (الفقرة ٢٠).

٢٦- وستجري مناقشات الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية كل أربع سنوات ابتداءً من عام ٢٠١٢، ومن المتوقع أن تسفر عن اعتماد الجمعية العامة لقرار بهذا الشأن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وعليه، ستغطي الدورة التالية الفترة ٢٠١٣-٢٠١٦ (انظر الرسم أدناه). ولقد قررت المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي)، تمشياً مع ما ورد بيانه آنفاً، تمديد خططها الاستراتيجية المتوسطة الأجل التي تدوم حالياً ٤ سنوات، لمدة عامين، أي حتى نهاية عام ٢٠١٣، ثم وضع خطة جديدة تشمل الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. والأساس المنطقي في ذلك هو أن عملية الاستعراض التي ستعد في نهاية عام ٢٠١٢ وتبدأ اعتباراً من عام ٢٠١٣ سيتسنى مناقشتها أثناء دورات المجلس التنفيذي وستراعى في مشروعات الخطط

الاستراتيجية ذات الصلة خلال عام ٢٠١٣، وذلك قبل أن يبدأ تطبيق الخطط الاستراتيجية الجديدة اعتباراً من عام ٢٠١٤.

٢٧- وبما أنه من المقرر أن تبدأ استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل المقبلة (٣٧م/٤) في عام ٢٠١٤، فإنه من الممكن مواءمة هذه الاستراتيجية مع بداية الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي سيجري كل أربع سنوات ومع الخطط المتوسطة الأجل لصناديق الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الانتقال إلى عقد دورات صناديق الأمم المتحدة وبرامجها في السنوات الزوجية قد حقق قدراً كبيراً من الاتساق مع اليونسكو أيضاً فيما يتعلق بالوثيقتين م/٤ وم/٥.

٢٨- وفي حين تحققت المواءمة المتواصلة ما بين الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية كل أربع سنوات والخطط المتوسطة الأجل لصناديق الأمم المتحدة عبر مختلف الدورات، فإن مواءمة استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية لن يتجاوز الدورة المقبلة نظراً لاختلاف فترة الاستعراض الشامل (٤ سنوات) عن فترة استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل (٦ سنوات).

٢٩- ويستحسن، من حيث المبدأ، تحقيق المواءمة مع الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي سيجري كل أربع سنوات، وييسر تقديم التوجيه فيما يخص سياسات الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة مثلما جاء في القرار A/RES/36/232. بيد أن تغيير فترة الاستراتيجية المتوسطة الأجل م/٤ لتصبح مدتها ٤ سنوات يمكن أن يكون له آثار برنامجية وإدارية بالنسبة لليونسكو تمتد إلى ما هو أبعد من مسألة المواءمة وتستحق البحث في حد ذاتها هي الأخرى. وتضم هذه المسائل الإطار الزمني المتاح للتخطيط والرصد، والطابع المتواصل والاستراتيجي الذي تمتاز به الاستراتيجية المتوسطة الأجل م/٤، بالإضافة إلى إمكانية اتباع أسلوب الإدارة من أجل تحقيق النتائج. وأخيرا ينبغي الإشارة إلى أن مواءمة الدورات البرنامجية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة لن يحل مسألة اختلاف آفاق التخطيط الخاصة بالحكومات الوطنية.

<table>
<tr><td colspan="4"></td><td>٣٧م/٥</td><td>٣٨م/٥</td><td colspan="2">٣٩م/٥</td><td colspan="2">٤٠م/٥</td></tr>
<tr><td colspan="4"></td><td colspan="4">٣٧م/٤</td><td colspan="2">٤٠م/٤</td></tr>
<tr><td colspan="4"></td><td colspan="2">الصناديق والبرامج (الخطة المتوسطة الأجل)</td><td colspan="4">الصناديق والبرامج (الخطة المتوسطة الأجل)</td></tr>
<tr><td colspan="4"></td><td colspan="3">الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات</td><td colspan="3">الاستعراض الشامل لسياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل أربع سنوات</td></tr>
<tr><td>٢٠١٣</td><td>٢٠١٤</td><td>٢٠١٥</td><td>٢٠١٦</td><td>٢٠١٧</td><td>٢٠١٨</td><td>٢٠١٩</td><td>٢٠٢٠</td><td>٢٠٢١</td><td>٢٠٢٢</td></tr>
</table>

**رابعاً – تنفيذ القرار ٣٥م/٤٩ والقرار ١٨٢م ت/٥ (ثانياً) بشأن منحدر باب المغاربة في مدينة القدس القديمة** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٥ (ثانياً))

٣٠– متابعة تنفيذ قرار اجتماع الجلسة العامة الاستثنائية لدورة المجلس التنفيذي رقم ١٧٦ وقرارات لجنة التراث العالمي في دوراتها الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين والثالثة والثلاثين في الأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩ على التوالي، التي طُلب بموجبها من مركز التراث العالمي تيسير عمليات التبادل بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين والخبراء في دائرة الأوقاف الإسلامية لمناقشة المقترحات التفصيلية المتعلقة بتصميم منحدر باب المغاربة. وقد عُقد لقاءان تخصصيان على المستوى الفني بالقدس في ٢٠٠٨/١/١٣ و٢٠٠٨/٢/٢٤ بين الخبراء الإسرائيليين والخبراء الأردنيين (من بينهم خبراء في دائرة الأوقاف الإسلامية). أما اللقاء الثالث الذي كان من المقرر أن يُعقد في ٢٠٠٨/١١/١٢ فقد أُرجئ بناء على طلب من السلطات الأردنية *إلى تاريخ يتسنى لها فيه إحضار خبرائها ومعداتها إلى الموقع قصد أخذ القياسات الملائمة اللازمة لوضع تصميم المشروع في صورته النهائية*.

٣١– وآلية "الرصد المعزز" التي طلبها المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٧٦ (قرار اجتماع الجلسة العامة الاستثنائية لدورة المجلس التنفيذي رقم ١٧٦) ولجنة التراث العالمي في دورتها الحادية والثلاثين في عام ٢٠٠٧، يجري تطبيقها على مدينة القدس القديمة فيما يتصل بمنحدر باب المغاربة. وقد أعد مجلس التراث العالمي سبعة تقارير بهذا الخصوص وأحالها إلى الأطراف المعنية والدول الأطراف الأعضاء في لجنة التراث العالمي.

٣٢– واعتمد المجلس التنفيذي، في دورته رقم ١٨٢، القرار ١٨٢م ت/٥ (ثانياً)، الذي أشار فيه المجلس إلى قراراته السابقة وأعرب عن أسفه بهذا الخصوص "لتأجيل اجتماع الخبراء الخاص بالمتابعة والذي كان من المزمع عقده في ٢٠٠٨/١١/١٢ [...]، ولتأجيل زيارة الخبراء التقنيين الأردنيين إلى موقع منحدر باب المغاربة، التي كانت مقررة في ٢٠٠٩/٧/٢٧، وذلك بسبب الظروف التي أعاقت وصول الخبراء الأردنيين إلى هذا الموقع لإجراء قياسات". وأقر "بوجود قلق بالغ إزاء القرار الذي اتخذته لجنة التخطيط العمراني التابعة لمحافظة القدس بشأن تخطيط المدينة فيما يتعلق بمنحدر باب المغاربة"، وطلب، على الرغم مما جاء في ذلك القرار، "أن تضم عملية تصميم منحدر باب المغاربة جميع الأطراف المعنية، وذلك وفقاً لروح ومضمون القرارات السابقة للجنة التراث العالمي". وإذ شدد من جديد على ضرورة التعاون "من أجل الترتيب لوصول الخبراء الأردنيين وخبراء الأوقاف إلى موقع منحدر باب المغاربة في أقرب فرصة ممكنة، بعد أن تتوصل الأطراف المعنية إلى تفاهم". كما أكد مجدداً أن "عملية تصميم منحدر باب المغاربة، التي تتيح مراعاة التصاميم المقدمة في اللقاء المهني المذكور آنفاً، لا تزال عملية جارية". وأعرب في الختام عن شكره للمدير العام "على التدابير التي يتخذها لتيسير الحوار والمداولات المهنية بين جميع الأطراف المعنية".

٣٣– واعتمد المؤتمر العام، في دورته الخامسة والثلاثين القرار ٣٥م/٤٩ الذي "أعرب فيه مجدداً عن قلقه إزاء المعوّقات والممارسات – سواء كانت صادرة عن جانب واحد أو غير ذلك – التي تعرقل عملية الحفاظ على الطابع المميز لمدينة القدس القديمة" ودعا "المديرة العامة إلى مواصلة بذل جهودها مع الأطراف المعنية من أجل صون القيمة العالمية الاستثنائية لمدينة القدس القديمة".

٣٤- وقامت اللجنة الوطنية الإسرائيلية لليونسكو، بموجب رسالة مؤرخة ٢٠٠٨/١/٢٨، بإبلاغ مركز التراث العالمي بأنه: "بناء على قرار المجلس الوطني للتخطيط والعمران، وضعت خطة بديلة لمنحدر باب المغاربة من أجل الحفاظ على أصالة وسلامة الموقع كما هو وارد في توصيات مركز التراث العالمي وهيئاته الاستشارية. وينبغي ألا تنتهي عملية الموافقة على هذه الخطة إلا بعد النشر الرسمي لمبادئ التخطيط المعتمدة". وقد أقرت اليونسكو باستلام هذه المعلومات وأكدت من جديد على دعمها لتنظيم اجتماع للأطراف المعنية من أجل تقييم هذه الخطة البديلة قبل الموافقة النهائية عليها.

٣٥- ورهناً بتطورات الحالة ذات الصلة بهذه المسألة، فإن المديرة العامة على استعداد لإصدار ضميمة لهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة ١٨٤ للمجلس التنفيذي.

## خامساً - التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجية جمع الأموال لبرنامج/صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٥ (ثالثاً))

٣٦- كجزء من تنفيذ استراتيجية اليونسكو لجمع الأموال لبرنامج/صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم، قامت الأمانة بأربعة أنشطة رئيسية، بمشاركة ممثلين عن مجموعة الـ ٧٧ والصين:

- مشاركة عضوين من المجلس التنفيذي لليونسكو في المعرض السادس للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (واشنطن العاصمة، ١٤ و٢٠٠٩/١٢/١٥): استهلت اليونسكو في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ مناقشات مع الوحدة الخاصة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، قصد إقامة شراكات جديدة وتقديم دعم للصندوق ووُجهت الدعوات لحضور معرض التعاون فيما بين بلدان الجنوب إلى كل من سعادة السفيرة مخيرجيه بوصفها رئيسة صندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وسعادة السفير ياي بوصفه ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين للمنطقة الأفريقية. وكانت نتيجة مشاركة اليونسكو في الاجتماع الذي التي نظمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إثارة الوعي بالصندوق وإرساء الأسس للتعاون مع شركاء جدد في المستقبل.

- تنظيم اجتماع مائدة مستديرة حول "التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال التعليم: التحديات والفرص" (اليونسكو، باريس، ٢٠٠٩/١٢/١٧): لقد جمع هذا الاجتماع بين عدد من الممثلين من بلدان مجموعة الـ ٧٧ والصين، والشركاء في التنمية، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات القطاع الخاص، لتبادل مختلف وجهات النظر بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما بين بلدان الجنوب والشمال، ولاستكشاف سبل التعاون الممكنة في المستقبل، بما في ذلك فرص التمويل. كما أتاحت هذه المناسبة الفرصة لليونسكو للاحتفال، لأول مرة، بيوم الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (الذي تم الاحتفال به في ١٩ كانون الأول/ديسمبر). وفي إطار أعمال الترويج للصندوق، تم إعداد كتيّب بأربع لغات (العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية)، وقُدم إلى الشركاء المحتملين أثناء اجتماع المائدة المستديرة. ويعرض كتيب التعاون فيما بين بلدان الجنوب المشاريع الإقليمية التجريبية التي يقوم الصندوق حالياً بتنفيذها.

- توجيه نداء لتقديم الأموال من خارج الميزانية: في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بعثت المديرة العامة رسالة إلى الشركاء الرئيسيين في التنمية لجمع الأموال، وطلب التمويل من خارج الميزانية لصندوق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

**سادساً – اليونسكو ومشروع جامعة الأمم المتحدة المسمى "التعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا"** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/١١)

٣٧– يُعد مشروع "اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة في أفريقيا" مبادرة صادرة عن جامعة الأمم المتحدة من خلال معهدها المعني بالاستدامة والسلم الذي يوجد مقره في جامعة الأمم المتحدة بطوكيو. ويتمثل هدفه في وضع برنامج للتدريب على مستوى الماجستير موجه للمهنيين المعنيين بأنشطة النهوض بالتنمية المستدامة في أفريقيا. ويستند المشروع إلى شبكة من معاهد التعليم العالي في أفريقيا واليابان، وكذلك إلى التعاون مع المنظمات الدولية النشطة في الميدان، مثل اليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل).

٣٨– وينطوي المشروع، الذي وضع لمدة ثلاثة أعوام (آذار/مارس ٢٠٠٨ – آذار/مارس ٢٠١١)، على المراحل الرئيسية التالية:

- تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ – آذار/مارس ٢٠٠٩، فترة تصميم المشروع والتعريف به؛
- نيسان/أبريل ٢٠٠٩ – آذار/مارس ٢٠١٠، مرحلة الإعداد والتخطيط؛
- نيسان/أبريل ٢٠١٠ – آذار/مارس ٢٠١١، فترة اختبار البرنامج وتقييم محصلته.

وبعد المراحل التحضيرية الثلاث هذه، سينتقل المشروع إلى مرحلة التنفيذ في عدد من الجامعات الأفريقية.

٣٩– ومنذ وقت طرح فكرة المشروع، تم إنشاء لجنة توجيهية تتألف من جامعات أفريقية ويابانية. كما تم إنشاء أفرقة عمل في الميادين التالية:

- البيئة المتكاملة والتنمية الاجتماعية في المناطق الريفية في أفريقيا؛
- التجديد في ميدان التنمية المستدامة لصالح المجتمعات الحضرية في أفريقيا؛
- إدارة الموارد المعدنية والمنجمية في أفريقيا والتنمية المستدامة في هذه القارة.

٤٠– وتجري الآن المناقشات بين اليونسكو وجامعة الأمم المتحدة قصد تحديد سبل التعاون بين المؤسستين. وقد تشارك اليونسكو في إعداد البرنامج وإعداد أدلة المناهج الدراسية والمواد التعليمية الملائمة وفي إعداد مواد لنشرها بشأن مسألة التعليم من أجل التنمية المستدامة.

**سابعاً – التقدم المحرز بشأن اقتراح إنشاء مركز دولي للغات في ريكيافيك بآيسلندا بوصفه مركزاً من الفئة ٢ يعمل تحت رعاية اليونسكو** (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٢٠ (تاسعاً))

٤١– على أثر طلب من وزير التعليم والعلوم والثقافة في أيسلندا، نظمت أمانة اليونسكو في تموز/يوليو ٢٠٠٩ بعثة خبراء لإجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مركز دولي للغات برايكيافيك بأيسلندا بوصفه مركزاً

من الفئة ٢ تحت رعاية اليونسكو. وأثناء تلك البعثة، تمت مناقشة المسائل المتعلقة باسم المركز ونطاق أعماله ومهمته وأهدافه مع السلطات الأيسلندية بالتشاور مع اليونسكو.

٤٢- وفي نهاية البعثة، وعلى الرغم من التقدم المحرز، ظل عدد من المسائل البسيطة بحاجة إلى توضيح لوضع اللمسات النهائية على دراسة الجدوى، التي من المتوقع أن تُعرض على المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٤، كما ورد ذلك في القرار ١٨٢م ت/٢٠ (تاسعاً).

٤٣- لكن بما أن بعض المسائل الفنية تطلبت مزيداً من التفكير فإن المناقشات لا تزال جارية في الوقت الحاضر في السلطات الوطنية وبينها وبين مختلف الجهات المعنية.

٤٤- وفي هذا السياق، من المقرر تنظيم بعثة خبراء ثانية لليونسكو في خريف عام ٢٠١٠، بهدف وضع اللمسات النهائية على دراسة الجدوى وعرضها على المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٦.

## ثامناً – تنفيذ تدابير تعزيز معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (متابعة تنفيذ القرار ١٨٢م ت/٦٣)

٤٥- منذ اعتماد قرار المجلس التنفيذي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، تم اتخاذ عدد من الخطوات الهامة بهدف تعزيز معهد اليونسكو الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما فيها الخطوات التالية:

- أُعد وصف جديد لوظيفة مدير المعهد الدولي للتعليم العالي في أمريكا اللاتينية والكاريبي (بمستوى مدير – ١)، بغية الإعلان عن الوظيفة المعنية. وهذا الوصف الجديد للوظيفة يأخذ بعين الاعتبار طلبات الهيئتين الرئاسيتين لزيادة التعاون بين المعهد والمكتب الإقليمي للتعليم بسانتياغو، وبشكل خاص عن طريق ضمان التناسق الزمني لأنشطة المعهد مع أنشطة المكتب الإقليمي، وفي نفس الوقت الحفاظ على استقلالية المعهد طبقاً لنظامه الأساسي وبما يتفق ونظم اليونسكو ولوائحها المالية. وتم تحديد موضوع المدرسين وتعليم المدرسين في أمريكا اللاتينية والكاريبي بوصفه تحدياً كبيرا للمنطقة لا بد من التصدي له على نحو مشترك من قبل كل من المعهد والمكتب الإقليمي.
- خلال اجتماع التنسيق الذي حضره جميع موظفي التعليم في اليونسكو بمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، بما في ذلك موظفو المعهد الدولي (برازيليا، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، وضع المشاركون برنامجاً إقليمياً مشتركاً لأنشطة التمويل والتنفيذ من جانب اليونسكو في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وبمشاركة نشطة من المعهد الدولي. ويتعلق عنصر من العنصرين الرئيسيين المكونين لهذا البرنامج المشترك بالمدرسين وتعليم المدرسين.

## تاسعاً – اليونسكو والتدابير المتخذة على المستوى العالمي بشأن تغير المناخ
(متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٣٣)

### أولاً

٤٦– أعدت المديرة العامة قبل انعقاد المؤتمر الخامس عشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الذي انعقد في كوبنهاغن، ٧–٢٠٠٩/١٢/١٩، مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ التي أعلنت عنها في كلمتها الافتتاحية. وتستند هذه المبادرة إلى استراتيجية عمل اليونسكو بشأن تغير المناخ وقد صممت للإسهام في الجهود العالمية المتضافرة الرامية إلى تحقيق نتائج مؤتمر الأطراف الخامس عشر. ويرد نص المبادرة في الملحق.

٤٧– وتركز المبادرة على عدد محدود من القضايا الاستراتيجية، وتسعى إلى تحقيق نتائج فعلية في مجالات رئيسية محددة من مجالات اختصاص اليونسكو وفقاً للقرار ٣٥م/٣٣. وتشمل المبادرة أربعة أعمدة رئيسية – علمية وتعليمية وبيئية وأخلاقية – وتسعى إلى تعزيز القدرات العلمية للبلدان والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ على التخفيف من هذه الآثار والتكيف مع هذا التغيير. وستولي هذه المبادرة عناية خاصة للأولويتين العامتين لليونسكو، وهما أفريقيا والمساواة بين الجنسين، وأيضاً لزيادة هشاشة وضع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وستركز على علوم المناخ وتأثير تغير المناخ على الموارد المائية والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي والأبعاد الأخلاقية والاجتماعية. وفي نهاية المطاف، ستساهم هذه المبادرة في ظهور مجتمعات خضراء تنتج كميات أقل من الكربون.

٤٨– وستواصل كل من لجنة اليونسكو الدولية الحكومية لعلوم المحيطات وبرنامج اليونسكو الهيدرولوجي الدولي بالتعاون مع الشركاء المعنيين في الأمم المتحدة معالجة الفجوات الموجودة في قاعدة المعارف بغرض تحسين عمليات التنبؤ والإنذار المبكر بالتقلبات المناخية على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي، وذلك من خلال تنسيق أنشطة المراقبة والرصد والبحث في مجال تغير المناخ والتنبؤ به فيما يتعلق بالمحيطات والدورة المائية. وستزود اليونسكو صانعي القرارات بالمشورة في مجال السياسات وبالمبادئ التوجيهية العملية وبمجموعة منتقاة من الممارسات الجيدة وبالمساعدة التقنية بغية مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة آثار تغير المناخ على الإدارة المستدامة للموارد المائية. وستستفيد المنظمة أيضاً من القيمة الكبرى لكل من معازل المحيط الحيوي التابعة لبرنامج الإنسان والمحيط الحيوي ومواقع التراث العالمي التابعة لليونسكو من أجل إبراز تدابير التكيف والصون، وما يمكن أن تقدمه هذه التدابير من مساهمة فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتخفيف وتعويض آثار تغير المناخ والاستفادة من آلية تمويل دولية فعالة لتقليص الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور حالتها. وستُستخدم المواقع الأشد هشاشة كمختبرات للتعلّم من أجل تعزيز سبل العيش المستدام.

٤٩– وفي مجال التعليم، ستعد اليونسكو برنامجاً تعليمياً بشأن المناخ يرمي إلى مساعدة الدول الأعضاء على مراعاة المعلومات الرئيسية بشأن نتائج علوم المناخ والقيم وأنماط العيش التي تساعد على التحول إلى مجتمعات خضراء وقليلة الإنتاج لغاز الكربون في المناهج الدراسية وتدريب المعلمين واستراتيجيات التعليم على كافة المستويات. وسيكون لدى اليونسكو أيضاً، بالتعاون الوثيق مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والأطراف الدولية المعنية، مركز يسمح بتبادل المعلومات والمعارف كي تصبح الموارد والمواد

الخاصة بتعليم تغير المناخ متاحة للدول الأعضاء على نطاق أوسع. وهذا العمل تحديداً هو متابعة لحلقة التدارس الدولية التابعة لليونسكو بشأن التعليم المتعلق بتغير المناخ، (تموز/يوليو ٢٠٠٩)، التي مولتها الدنمارك، والتي ركزت على الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيواصل هذا العمل إتاحة التعاون الوثيق فيما بين برامج اليونسكو المشتركة بين القطاعات بشأن تغير المناخ وبرنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٠- وأخيراً ستعالج المبادرة التحديات الاجتماعية والأخلاقية المستجدة التي يفرضها تغير المناخ العالمي، بما في ذلك الهجرة بسبب الظروف المناخية، وذلك من خلال شبكاتها المكونة من أكبر الخبراء في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية. وفي هذا السياق، وعلى إثر مجموعة من المشاورات، بما في ذلك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ستدرس اليونسكو جدوى إعداد مشروع إعلان عالمي بشأن المبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغيّر المناخ.

٥١- وقدمت المديرة العامة، خلال الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ في مؤتمر صحفي دولي، وشاركت في نقاش الفريق الرفيع المستوى المعني "بتوحيد أداء منظومة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ" إلى جانب الأمين العام للأمم المتحدة وغيره من الرؤساء التنفيذيين في المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وثمة معلومات تفصيلية عن مشاركة اليونسكو في مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ المنعقد في كوبنهاغن متاحة على العنوان الإلكتروني التالي: www.unesco.org/en/climatechange.

## ثانياً

٥٢- تماشياً مع الأولوية التي حصلت عليها الدول الجزرية الصغيرة النامية في استراتيجية المنظمة المتوسطة الأجل، تتضمن الوثيقة ٣٥م/٥ أنشطة محددة خاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية في مختلف مهام المنظمة. وبرزت بوجه خاص الأولويات المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل تغير المناخ والتراث الثقافي والنهوج المحلية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٥٣- وتتضمن المبادرات الجديدة التي أعدت بغية تطبيقها في فترة العامين الحالية دراسات بشأن الآثار الناجمة عن الهجرة بسبب تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادي، ونشر على نطاق واسع البحوث الميدانية التي تمت على صعيد المجتمعات المحلية بشأن مراقبة تغير المناخ واستراتيجيات التكيف في جميع مناطق الدول الجزرية الصغيرة النامية، بوصفها جزءاً من مشروع "منتدى الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ" الذي تموله الدنمارك.

٥٤- ويقوم برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية المشترك بين القطاعات بتنسيق أنشطة هذه الدول في اليونسكو بالإضافة إلى مشاركة اليونسكو مع مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية التابع للأمم المتحدة. وتقوم اليونسكو من خلال هذه الشراكة بإسداء المشورة التقنية بشأن أنشطة المكتب ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك توفير المعلومات عن هذه الدول على الإنترنت.

٥٥- واستناداً إلى أعمال كافة القطاعات الخمسة في المقر والميدان، قام برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية المشترك بين القطاعات بتنسيق مشاركة اليونسكو في الاستعراض الذي أجري على مستوى منظومة الأمم المتحدة للسنوات الخمس الأولى من استراتيجية موريشيوس لتحقيق التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وركزت اليونسكو على الإنجازات المحققة والتحديات القائمة في إطار الجهود التي بذلتها المنظمة لإعداد برنامج مشترك حقاً بين جميع القطاعات للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال البرنامج المشترك المخصص لهذه الدول.

٥٦- ويواظب برنامج الدول الجزرية الصغيرة النامية المشترك بين القطاعات على الاتصال بلجنة ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية لدى اليونسكو – وهي مجموعة نشيطة من ممثلي الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في اليونسكو ويقع مقرها في مقر اليونسكو – ولا سيما من أجل تعزيز سبل التواصل فيما بين جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في اليونسكو، وبين الدول الجزرية الصغيرة النامية الأعضاء في اليونسكو وأمانة اليونسكو.

## الملحق

## مبادرة اليونسكو بشأن تغير المناخ

## تقديم المبادرة في مؤتمر كوبنهاغن

## كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

تشارك اليونسكو منذ أمد طويل في القضايا والأنشطة ذات الصلة بتغير المناخ. فقد أسهمت بوجه خاص على مر السنين، من خلال لجنتها الدولية الحكومية لعلوم المحيطات، في الأنشطة العلمية التي تضطلع بها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وستستمر على هذا المنوال في المستقبل. وعلى غرار ذلك، اكتست مجالات أخرى مثل إدارة المياه العذبة ونظم الإنذار المبكر بالفيضانات أهمية كبيرة فيما يتعلق بتحسين فهم تغير المناخ ومساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى التخفيف من آثار هذا التغير والتكيف معه.

ووفقاً للاتجاهات الراهنة في مجال الاحترار العالمي، يتحتم على اليونسكو، كما هو الشأن بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة برمتها، تعبئة ما لديها من مهارات وقدرات لمساعدة الدول الأعضاء والمجتمعات المحلية، ولا سيما في البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، على مواجهة آثار تغير المناخ.

وتحقيقاً لهذا الغرض، اعتمد المجلس التنفيذي في الدورة ١٨٠ في عام ٢٠٠٨ استراتيجية العمل الشاملة بشأن تغير المناخ. وستتخذ اليونسكو، استناداً إلى هذه الاستراتيجية، مبادرة في مجال تغير المناخ تنطوي على مجموعة محددة من الإجراءات التي ينبغي اتخاذها على الفور.

وتلتزم اليونسكو، باعتبارها الوكالة التابعة للأمم المتحدة المتخصصة في مجالات التربية والعلوم والثقافة والاتصال والمعلومات، بحشد كامل خبرتها الجامعة للتخصصات من أجل تعزيز القدرات العلمية للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيّف معه لمساندة، على وجه الخصوص، أشد البلدان فقراً والمجتمعات المحلية الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ. وستولى عناية خاصة للأولويتين العامتين لليونسكو وهما أفريقيا والمساواة بين الجنسين.

**المسائل المتعلقة بأفريقيا**

تولي اليونسكو درجة عالية من الأولوية لأفريقيا لأنها على الأرجح الأكثر عرضة للتضرر من جراء تغير المناخ. فإن تغير المناخ يهدد بدحر المكاسب التنموية التي أحرزت في السنوات الأخيرة ويزيد من حدة الفقر ويغذي النزاعات الأهلية إذ إنه يتعسر الانتفاع بالثروات الطبيعية. وستتخذ إجراءات في عدد من المجالات المتنوعة مثل: بناء القدرات العلمية في مجال علوم المناخ؛ وتشغيل أنظمة رصد الجفاف؛ والربط بين تغير المناخ والمياه الجوفية؛ والقيام بجملة من المبادرات في مجال التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المناهج الدراسية وتدريب المعلمين والتعليم والتدريب في المجال التقني والمهني؛ وبناء القدرات في مجال إدارة الموارد الطبيعية والغابات المدارية؛ وإدارة مواقع التراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي لمواجهة تغير المناخ؛ ودعم ما يزيد عن اثنتي عشرة مدرسة من مدارس الصحافة، مع توجيه جزء أساسي من مناهجها نحو كتابة المقالات الصحفية عن تغير المناخ.

**المسائل المتعلقة بالمساواة بين الجنسين**

ستعمل اليونسكو على توعية الحكومات بشأن أبعاد المساواة بين الجنسين فيما يخص تغير المناخ، وذلك من خلال الحوار العالمي بشأن السياسات العامة والترويج لمشاركة هذه الحكومات في المفاوضات بشأن تغير المناخ وغير ذلك من العمليات ذات الصلة باتخاذ القرارات. وستتعاون اليونسكو مع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة لمساعدة الدول الأعضاء على بناء القدرات في مجال السياسات والأنشطة ذات الصلة بالمناخ مع مراعاة المساواة بين الجنسين. ونظراً لتباين مدى تأثر النساء بتغير المناخ، فإن اليونسكو ستراعي بصفة خاصة قضايا المرأة في جميع أنشطتها المتعلقة بتغير المناخ.

**ما الذي تقوم به اليونسكو فعلياً من أجل مساعدة البلدان؟** تعتمد الأنشطة التي تضطلع بها اليونسكو في مجال تغير المناخ على الأسس الرئيسية التالية:

**مسائل علوم المناخ والمعارف المناخية**

- ستواصل اليونسكو، عن طريق رصد ومراقبة المحيطات والدورة المائية (ولا سيما عن طريق اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات والبرنامج الهيدرولوجي الدولي وما يزيد على ٢٠ معهداً من المعاهد المعنية بشؤون المياه والتي تعمل تحت رعاية اليونسكو)، تقديم المعلومات والمعارف الأساسية التي تتيح التنبؤ المناخي الدقيق والإنذار المبكر على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي.
- وبناءً على ذلك، تتعهد اليونسكو بمساعدة جميع الأطراف المعنية، ولا سيما في أفريقيا، على معالجة آثار تغير المناخ بشكل أفضل، وعلى أن تكون أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ وأقل عرضة للمخاطر والكوارث الطبيعية، وعلى تعزيز قدراتها في مجال التكيف مع تغير المناخ.
- المسائل الخاصة بالمجتمعات المحلية: ستعمل اليونسكو، عن طريق منتدى "الخطوط الأمامية في مواجهة تغير المناخ"، على تمكين الجزر الصغيرة والشعوب الأصلية والمجتمعات الأخرى المستضعفة من بناء شبكة من المشاريع على مستوى المجتمعات المحلية بشأن آثار تغير المناخ وسُبل التكيف معه من أجل تبادل المعارف والخبرات المحلية وجعل أصوات هذه المجتمعات مسموعة في المناقشات العالمية الخاصة بتغير المناخ.

**مسائل التعليم من أجل التنمية المستدامة**

- ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تضمين المناهج الدراسية وبرامج تدريب المعلمين والاستراتيجيات التعليمية لجميع المراحل معلومات أساسية عن النتائج التي يتم التوصل إليها في علوم المناخ وكذلك عن القيم وأنماط الحياة التي تتيح الانتقال إلى مجتمعات تعيش في وئام مع الطبيعة (مجتمعات خضراء) وتقل فيها انبعاثات الكربون (وفقاً لبرنامج نيودلهي).

- وفضلاً عن ذلك، ستعمل اليونسكو مع شركائها، عن طريق تعزيز التعليم والتدريب في المجال التقني والمهني في الدول الأعضاء، على تيسير حصول الشباب والكبار على فرص عمل تساهم في حماية البيئة (الوظائف الخضراء)، ولا سيما في النظم الإيكولوجية المعرضة لمخاطر تغيّر المناخ حيث تحتاج القوى العاملة إلى الانتقال إلى أماكن أخرى وإلى التدريب من جديد بسبب آثار تغيّر المناخ، ولا سيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية.

- تدريب الجيل القادم من علماء المناخ والعاملين في هذا المجال، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، في مجال إدارة المياه (عن طريق معهد اليونسكو للتعليم في مجال المياه الموجود في مدينة دلفت والمعاهد المعنية بالمياه التي تعمل تحت رعاية اليونسكو)؛ وفي مجال علوم الأرض ووضع النماذج الخاصة بالأرصاد الجوية (مركز عبد السلام الدولي للفيزياء النظرية)؛ وفي مجال الإدارة المتكاملة للأراضي والموارد مع التركيز في المقام الأول على الغابات المدارية (المدرسة الإقليمية للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية في كينشاسا، والمعهد الإقليمي للدراسات العليا في مجال الإدارة المتكاملة للغابات والأراضي المدارية في كوت ديفوار).

- مواصلة العمل كمركز لتبادل المعلومات والمعارف بالتعاون الوثيق مع أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ومع الأطراف الدولية المعنية من أجل توفير الوسائل والمواد التعليمية الخاصة بتغير المناخ على نطاق أوسع للدول الأعضاء.

- المسائل الإعلامية: ستقوم اليونسكو ببناء قدرات الصحافة العلمية وقدرات هيئات البث الإعلامي العامة والحكومية لتمكينها من تقديم الأخبار عن تغير المناخ بطريقة إعلامية ومهنية. وستُستخدم المراكز الإعلامية الخاصة بالمجتمعات المحلية من أجل توفير التدريب للسكان المحليين وتزويدهم بالمعارف.

**المسائل الخاصة بالثقافة والتنوع البيولوجي والتراث الثقافي**

- ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تسخير القيم الكبرى لمواقع التراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي من أجل الترويج لتدابير التكيف والصون.

- تبلغ مساحة المواقع التي تضمها الشبكة العالمية لمعازل المحيط الحيوي ومواقع التراث الطبيعي والمواقع المختلطة التي تجمع بين التراث الطبيعي والتراث الثقافي زهاء ٣٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ هكتار من المساحة الكلية للغابات، وتمثل هذه المواقع مصدراً فريداً للأنشطة الميدانية. وستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على الاستفادة من المواقع التي تتعرض لمخاطر شديدة بسبب تغير المناخ

كمختبرات لتعلّم سُبل العيش المستدام وكأحد العناصر في الجهود التي يمكن بذلها للتخفيف من وطأة تغير المناخ والتعويض عن آثاره في إطار آلية يمكن أن تُعتمد في كوبنهاغن من أجل "تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية". ويمكن للنتائج التي تسفر عنها الجهود الرامية إلى التخفيف من وطأة تغير المناخ في ظل هذه الآلية أن تتيح في نهاية المطاف التعويض مقابل حجم انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون التي يجري تخفيضها أو احتجازها.

- ستساعد اليونسكو الدول الأعضاء على تقييم مخاطر آثار تغير المناخ على مواقع التراث العالمي ومعازل المحيط الحيوي، وستساعدها على إدماج تدابير التكيف مع تغير المناخ في خطط إدارة هذه المواقع.

- ستقدم اليونسكو للدول الأعضاء ومجتمعاتها المساعدة لتنمية الصناعات الثقافية والتشجيع على إنشاء المؤسسات الثقافية كوسيلة لتشجيع نشوء مجتمعات تقل فيها انبعاثات الكربون.

**أنشطة اليونسكو الأخرى المتعلقة بالمناخ**

**المسائل الخاصة بالأخلاقيات**

استهلت اليونسكو باعتبارها المنظمة الدولية المعنية بالمسائل الأخلاقية عملية تشاور ترمي إلى الوقوف على مدى استصواب إعداد إعلان للمبادئ الأخلاقية المتعلقة بتغيّر المناخ استناداً إلى العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والإنسانية.

**مسألة الأبعاد الاجتماعية**

ستدرس اليونسكو الأبعاد الاجتماعية والبشرية المقترنة بتغيّر المناخ، بما في ذلك الهجرة الناجمة عن تغيّر المناخ، وذلك عن طريق شبكاتها التي تضم كبار الخبراء في مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية.

## عاشراً – خطة العمل من أجل تحسين التمثيل الجغرافي لموظفي الأمانة
(متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/٩٣)

٥٧– طبقاً للقرار ٣٥م/٩٣، تقدم المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي خطة عمل تشمل التدابير وما هو متوقع من نتائج وإطار زمني لتحسين التوزيع الجغرافي.

### أولاً – التوزيع الجغرافي للموظفين

**ألف – الوضع القائم في ٢٠٠٩/١١/١**

٥٨– في ٢٠٠٩/١١/١، كانت ١٥٧ دولة من الدول الأعضاء ممثلة في الأمانة، أي نسبة ٨١٪ من مجموع الدول الأعضاء في المنظمة وعددها ١٩٣ دولة. وفيما يلي الوضع إجمالاً:

**الجدول ١**
**الوضع فيما يخص التوزيع الجغرافي في اليونسكو في ٢٠٠٩/١١/١**

| مستوى التمثيل | عدد الدول الأعضاء | النسبة المئوية من المجموع |
|---|---|---|
| في حدود النصاب | ٨١ | ٤٢ |
| فوق النصاب | ٢٧ | ١٤ |
| دون النصاب | ٤٩ | ٢٥ |
| **مجموع الدول الأعضاء الممثلة** | **١٥٧** | **٨١** |
| الدول الأعضاء غير الممثلة | ٣٦ | ١٩ |
| **مجموع الدول الأعضاء** | **١٩٣** | **١٠٠** |

## باء – التوزيع الجغرافي حسب المجموعات الإقليمية

٥٩– كل المجموعات الإقليمية ممثلة في حدود النصاب، باستثناء المجموعة الثالثة (أمريكا اللاتينية والكاريبي) والمجموعة الرابعة (آسيا والمحيط الهادي)، وهما مجموعتان دون الحد الأدنى لحصصهما.

٦٠– ومجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي ممثلة دون الحد الأدنى لحصتها بواقع ١٢ وحدة.

**الجدول ٢**
**التوزيع الجغرافي بحسب المجموعات الإقليمية في ٢٠٠٩/١١/١**

| | الحصص في ٢٠٠٩/١١/١ | | الوضع في ٢٠٠٩/١١/١ | |
|---|---|---|---|---|
| | الحد الأدنى | الحد الأقصى | | |
| المجموعة الأولى | ١٨٥ | ٣١٢ | ٢٧٠ | ممثلة في حدود النصاب |
| المجموعة الثانية | ٥٦ | ١٠٧ | ٦٣ | ممثلة في حدود النصاب |
| المجموعة الثالثة | ٧٨ | ١٤٥ | ٦٩ | ممثلة دون النصاب |
| المجموعة الرابعة | ١٥٩ | ٢٧٩ | ١٤٧ | ممثلة دون النصاب |
| المجموعة الخامسة (أ) | ٩٥ | ١٨٦ | ١٢١ | ممثلة في حدود النصاب |
| المجموعة الخامسة (ب) | ٤١ | ٧٥ | ٦٠ | ممثلة في حدود النصاب |
| **المجموع** | **٥٧٣** | **١٠٢٩** | **٧٣٠** | **ممثلة في حدود النصاب** |

## جيم – التوزيع الجغرافي للمجموعات الإقليمية بالنسبة إلى فئة الموظفين من درجة مدير وما فوقها

٦١– كما يبين الجدول ٣ أدناه، المجموعة الأولى لها أعلى نسبة تمثيل في الوظائف من درجة مدير وما فوقها (٤٠٪)، في حين تحظى المجموعتان الثانية والخامسة (ب) بأقل نسبة تمثيل في هذه الفئة (٣٪ و١٠٪ على التوالي).

**الجدول ٣**

**التوزيع الجغرافي بحسب المجموعات الإقليمية بالنسبة إلى فئة الموظفين من درجة مدير وما فوقها**

| | عدد الموظفين من فئة مدير وما فوقها | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| المجموعة الأولى | ٣٥ | ٪٤٠ |
| المجموعة الثانية | ٣ | ٪٣ |
| المجموعة الثالثة | ١٠ | ٪١١ |
| المجموعة الرابعة | ١٤ | ٪١٦ |
| المجموعة الخامسة (أ) | ١٨ | ٪٢٠ |
| المجموعة الخامسة (ب) | ٩ | ٪١٠ |
| **المجموع** | **٨٩** | **٪١٠٠** |

## ثانياً – تطور التوزيع الجغرافي من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩

٦٢– كما هو مبين في الجدول ٤ سُجلت، في الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، التحولات التالية:

- زيادة في البلدان الممثلة في حدود النصاب من ٧٧ إلى ٨١ بلداً؛
- انخفاض بواقع بلد واحد في عدد البلدان فوق النصاب؛
- انخفاض في عدد البلدان دون النصاب من ٥٧ إلى ٤٩ بلداً؛
- زيادة في عدد البلدان غير الممثلة من ٣١ إلى ٣٦ بلداً.

**الجدول ٤**

**تطور التوزيع الجغرافي على مدى العام الماضي**

| مستوى التمثيل | ٢٠٠٨/١١/١ | ٢٠٠٩/١١/١ | التغيرات منذ ٢٠٠٨/١١/١ |
|---|---|---|---|
| في حدود النصاب | ٧٧ | ٨١ | + ٤ |
| فوق النصاب | ٢٨ | ٢٧ | – ١ |
| دون النصاب | ٥٧ | ٤٩ | – ٨ |
| **مجموع التمثيل** | **١٦٢** | **١٥٧** | **– ٥** |
| غير ممثلة | ٣١ | ٣٦ | + ٥ |
| **مجموع الدول الأعضاء** | **١٩٣** | **١٩٣** | **صفر** |

## ثالثاً – الاتجاهات العامة في الفترة من ٢٠٠٠/١١/١ إلى ٢٠٠٩/١١/١

٦٣– كما هو مبين في الجدول ٥، يُظهر الاتجاه على مدى الأعوام التسعة الماضية (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ – تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩) اتجاهاً إيجابياً نحو تمثيل جغرافي أكثر توازناً:

- انضمت خمس دول أعضاء جديدة إلى اليونسكو على مدى الفترة، وبذلك بلغ العدد الإجمالي للدول الأعضاء ١٩٣ دولة، وهذه الدول الأعضاء الجديدة هي: تيمور ليشتي والولايات المتحدة الأمريكية (٢٠٠٣)، وبروني دار السلام (٢٠٠٥)، والجبل الأسود وسنغافورة (٢٠٠٧)؛
- يظهر مستوى التمثيل العام للدول الأعضاء تقدماً (على سبيل المثال فإن ٨١٪ من الدول الأعضاء ممثلة في الأمانة)؛
- سُجل انخفاض ملحوظ في عدد البلدان غير الممثلة من ٤٦ إلى ٣٦ بلداً؛
- سُجل ارتفاع ملحوظ في عدد البلدان الممثلة في حدود النصاب من ٦٧ إلى ٨١ بلداً؛
- سُجل انخفاض طفيف في عدد البلدان الممثلة فوق النصاب من ٢٩ إلى ٢٧ بلداً؛
- سُجل ارتفاع طفيف في عدد البلدان الممثلة دون النصاب من ٤٦ إلى ٤٩ بلداً.

**الجدول ٥**

**تطور التوزيع الجغرافي منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠**

| مستوى التمثيل | ٢٠٠٠/١١/١ | | ٢٠٠٩/١١/١ | | التغير منذ ٢٠٠٩/١١/١ |
|---|---|---|---|---|---|
| | عدد الدول الأعضاء | النسبة المئوية من المجموع | عدد الدول الأعضاء | النسبة المئوية من المجموع | |
| في حدود النصاب | ٦٧ | ٣٦٪ | ٨١ | ٤٢٪ | ١٤ |
| فوق النصاب | ٢٩ | ١٦٪ | ٢٧ | ١٤٪ | – ٢ |
| دون النصاب | ٤٦ | ٢٤٪ | ٤٩ | ٢٥٪ | ٣ |
| **مجموع عدد الدول الأعضاء الممثلة** | **١٤٢** | **٧٦٪** | **١٥٧** | **٨١٪** | **١٥** |
| الدول الأعضاء غير الممثلة | ٤٦ | ٢٤٪ | ٣٦ | ١٩٪ | – ١٠ |
| **مجموع عدد الدول الأعضاء** | **١٨٨** | **١٠٠٪** | **١٩٣** | **١٠٠٪** | **٥** |

## رابعاً – التدابير المقترحة لتحسين التوزيع الجغرافي

٦٤- الاعتبار الرئيسي في تعيين الموظفين هو تأمين أعلى مستويات النزاهة والكفاءة والمقدرة الفنية، كما تنص على ذلك المادة الرابعة من الميثاق التأسيسي لليونسكو. وعملاً بهذا الاعتبار الرئيسي، تتم التعيينات على أوسع نطاق جغرافي ممكن.

٦٥- وفيما يتعلق بالتمثيل الجغرافي، تبين الاتجاهات التي سُجلت منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ تطوراً إيجابياً واضحاً في التوزيع الجغرافي المتوازن للموظفين: لقد ظل عدد البلدان الممثلة في حدود النصاب يرتفع. وفي الفترة من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩ حققت اليونسكو الهدف الذي حدده المؤتمر العام في القرار ٣٢م/٧١ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ لملء نسبة ٥٠٪ كحد أدنى من الوظائف المفتوحة لغرض التوظيف من الخارج لمرشحين من دول أعضاء غير ممثلة أو ممثلة تمثيلاً دون النصاب.

٦٦- وعلى مدى الأعوام الخمسة المقبلة، من المتوقع أن يتقاعد ١٤٦ موظفاً برتبة م – ٢ وما فوقها، ويشمل هذا العدد ٤٣ موظفاً من الموظفين برتبة مدير وما فوقها الذين يبلغ عددهم ٨٩ موظفاً. وسيتيح ذلك فرصة لتحسين التوزيع الجغرافي، ولا سيما على المستويات العليا.

٦٧- والسعي إلى تحقيق التوزيع الجغرافي المتوازن جهد متواصل يحتاج إلى بعض الوقت ويتوقف على الشواغر المتاحة. وعلى المدى القصير والمتوسط، لا بد من تشديد الاهتمام بالموضوع وبذل جهود متواصلة من أجل ضمان تحقيق تحسن مستمر في التمثيل في الأمانة، والتعامل بوجه خاص مع الفرصة التي سيتيحها التقاعد الوشيك لعدد كبير من الموظفين. وبفضل التدابير التي وضعتها الأمانة وخطط العمل المقترحة وحشد الدول الأعضاء المستمر واللجان الوطنية وجميع الشركاء الرئيسيين، فإن المديرة العامة على ثقة بأن الوضع سيظل يتحسن باستمرار في اتجاه التوازن الجغرافي العادل.

٦٨- وخطة العمل التالية هي خطة خماسية وستقوم المديرة العامة بانتظام بتقديم التقارير عنها إلى المجلس التنفيذي.

## الملحق

### خطة العمل من أجل تحسين التوزيع الجغرافي في الأمانة (٢٠١٠–٢٠١٥)

| النتائج المرتقبة | التدابير لتنفيذ الاستراتيجية | الإطار الزمني | الجهة المسؤولة |
|---|---|---|---|
| زيادة عدد البلدان الممثلة في حدود النصاب لتحقيق توزيع جغرافي أكثر توازناً | **التدبير ١**<br>تقييم الوضع في كل واحد من القطاعات/المكاتب بالاستناد إلى البيانات والمهارات | نيسان/أبريل ٢٠١٠ | القطاعات/المكاتب/ إدارة الموارد البشرية |
| | تحديد أهداف لكل قطاع/مكتب بالاستناد إلى الشواغر المتوقعة | نيسان/أبريل ٢٠١٠ | |
| | إنشاء آليات للرصد وتقديم التقارير | بصورة فصلية | إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٢**<br>توظيف عشرة موظفين مهنيين مبتدئين في كل فترة سنتين من بلدان ممثلة دون النصاب أو غير ممثلة | نهاية فترة السنتين | إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٣**<br>زيادة الوعي بالتوزيع الجغرافي في الدورات التدريبية والتوجيهية للمديرين | بصورة فصلية | إدارة الموارد البشرية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| | **التدبير ٤**<br>تنظيم حلقتي عمل في مجال التوظيف في بلدان غير ممثلة أو دون النصاب من حيث التمثيل لزيادة عدد المترشحين لوظائف اليونسكو | كل فترة سنتين | إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٥**<br>تنظيم اجتماعات مع الأمناء العامين للجان الوطنية والوفود الدائمة من البلدان الممثلة دون النصاب أو غير الممثلة لإطلاعهم على سياسات اليونسكو وإجراءاتها ووضع تدابير محددة للبلدان المستهدفة | نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ | إدارة الموارد البشرية/ اللجان الوطنية/ الوفود الدائمة |
| تحقيق توازن أفضل بين المجموعات الإقليمية على مستوى الوظائف من درجة مدير وما فوقها | **التدبير ١**<br>الإعلان في الخارج عن جميع الوظائف من درجة مدير وما فوقها لزيادة المترشحين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة دون النصاب في المناصب العليا، ولا سيما النظر في تأثير حالات التقاعد المقبلة على مدى الأعوام الخمسة القادمة | ٢٠١٠–٢٠١٥ | إدارة الموارد البشرية |
| | وضع أهداف محددة للوظائف من درجة مدير وما فوقها في كل قطاع/مكتب بالاستناد إلى معدل شغور الوظائف المتوقع | نيسان/أبريل ٢٠١٠ | القطاعات/المكاتب/ إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٢**<br>المشاركة في أفرقة التقييم للوظائف من درجة مدير وما فوقها لضمان المراعاة اللازمة للمرشحين من البلدان غير الممثلة أو الممثلة دون النصاب | بصورة مستمرة | إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٣**<br>دعوة رؤساء المكاتب إلى نشر إعلانات الوظائف الشاغرة في اليونسكو في الوكالات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والوزارات المحلية ذات الصلة | بصورة مستمرة ٢٠١٠–٢٠١٥ | إدارة الموارد البشرية/ المكاتب الميدانية |

| | | | |
|---|---|---|---|
| زيادة عدد المترشحين من المجموعات غير الممثلة والممثلة دون النصاب | **التدبير ١**<br>وضع تدابير محددة مع الوفود الدائمة من المجموعتين الثالثة والرابعة من أجل ما يلي:<br>• تحديد وتنفيذ تدابير إيجابية معينة مع الوفود الدائمة من المجموعتين الإقليميتين الممثلتين دون النصاب من أجل الإعلان عن فرص العمل في اليونسكو داخل البلدان في مجالات محددة ومواقع متخصصة<br>• تنظيم ندوات إعلامية مع اللجان الوطنية لتعزيز دورها من خلال تدريب موظفيها، قصد زيادة التعريف باليونسكو وتقديم المعلومات عن فرص العمل فيها وسياسات التوظيف لديها | سيتحدد الإطار الزمني بالتعاون مع الوفود الدائمة واللجان الوطنية | الوفود الدائمة/ اللجان الوطنية/ إدارة الموارد البشرية |
| | **التدبير ٢**<br>تضمين كل عملية من عمليات التوظيف على الأقل مرشحاً واحداً من البلدان غير الممثلة أو الممثلة دون النصاب في القائمة القصيرة للتعيين في وظائف الفئة المهنية | بصورة مستمرة | القطاعات/المكاتب |
| | **التدبير ٣**<br>بذل جهد تعاوني مع الدول الأعضاء المعنية للإعلان عن الوظائف في النشرات المهنية والمجلات والمواقع المتخصصة قصد جلب المرشحين المؤهلين | بصورة مستمرة ٢٠١٠–٢٠١٥ | الدول الأعضاء/ إدارة الموارد البشرية |

## حادي عشر – نتائج الدراسة عن صندوق التأمين الصحي

(متابعة تنفيذ القرار ٣٤م/٧٣، والقرار ١٨٠م ت/٣٥، والقرار ٣٥م/٩٥)

٦٩– طبقاً للقرار ٣٥م/٩٥، دُعيت المديرة العامة إلى تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي عن نتيجة استعراض صندوق التأمين الصحي، علماً بأن الهدف النهائي هو تأمين استقراره وجدواه من الناحية المالية في الأجل الطويل.

٧٠– وصندوق اليونسكو للتأمين الصحي هو خطة للتأمين الذاتي تمولها مساهمات إجبارية (من الموظفين) ومساهمات طوعية (من المتقاعدين) واليونسكو على أساس المناصفة (٥٠/٥٠). والمساهمات تستند إلى نسبة مئوية من مرتبات الموظفين أو معاشات التقاعد. ويوجد حالياً أكثر من ٥٠٠ ٤ مشارك وقرابة ٠٠٠ ٣ شخص معال تغطيهم هذه الخطة.

٧١- وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، كلفت الأمانة شركة خارجية باستعراض ما يلي:

- الترتيبات المالية الحالية للتمويل الذاتي لخطة صندوق التمويل الصحي وتحديد استقرارها المالي من خلال الحسابات المتوقعة للسنوات العشر المقبلة؛
- تصميم خطة صندوق التأمين الصحي ومعادلات حساب المساهمات والتقدم بتوصيات تتضمن الآثار المالية المترتبة على سبل تعزيز فعاليته في إبقاء الاستمرارية المالية في الأجل الطويل؛
- تحديد الهيكل الإداري الحالي لصندوق التأمين الصحي والتقدم بتوصيات بالاستناد إلى أفضل الممارسات.

٧٢- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، قدمت شركة خارجية تقريراً أولياً. وباستخدام أسلوب "نمذجة المخاطر في مجال الرعاية الصحية"، تشير نتائج الدراسة الأولية إلى استمرار زيادة العجز في الإنفاق مقابل المساهمات. ونظراً لآلية المساهمة الحالية وبنية الموظفين العمرية، يشير التقرير إلى أن النفقات الطبية ستتجاوز بكثير، بحلول عام ٢٠١٩، المساهمات التي لن تظل قادرة على تغطية تكاليف الخطة.

٧٣- وهذه النتائج تتأثر بثلاثة أنواع من المخاطر الرئيسية:

- التقدم العمري للسكان
- التفاوت بين تغيّر المساهمات والتضخم في المجال الطبي
- التحول في عامل الهيكل الديمغرافي

٧٤- وبالتالي فإن الإنفاق الطبي سيزداد بمعدلات أكبر من الارتفاع المقابل له في المساهمات على أساس الدخل (من مرتبات ومعاشات)، ما لم يتم تدارك هذا الوضع.

٧٥- ولا بد من الإشارة إلى أن الخطة الحالية ليست فقط خطة للتأمين الذاتي وإنما هي أيضاً نظام للدفع مع مرور الوقت. ولئن كان الصندوق الطبي يوفر استحقاقات محددة للمشاركين إلا أنه لا يموَّل وفقاً لذلك. وكنتيجة لهذا الأمر تراكمت عليه التزامات أصول اكتوارية غير ممولة بلغت ٦٤٠ مليون دولار حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١. ومن شبه المؤكد أن التقدير الاكتواري الأخير، غير المتاح حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، سيظهر ارتفاعاً في الالتزامات المتراكمة.

٧٦- وهذه النتائج الأولية ستناقشها الأمانة وتحللها بمزيد من التفصيل في الأشهر القادمة. وما أن يكتمل الاستعراض والتحليل ستعد وتقدم الأمانة تدابير ملموسة في الأجلين القصير والطويل لمعالجة الوضع المالي لصندوق التأمين الصحي.

٧٧- وبما أن هذه الدراسة المتعلقة بصندوق التأمين الصحي التي تغطي فترة عشرة أعوام ستشكل الأساس للتفكير على نطاق واسع في الآليات الممكنة للتمويل في الأجل الأطول، بما في ذلك مختلف المصادر التي تؤدي إلى زيادة الالتزامات الإجمالية للتأمين الصحي بعد الخدمة، من المقترح إرجاء تقديم التقرير الذي طُلب بموجب قرار المجلس التنفيذي ١٨٠م ت/٣٥.

٧٨- وتعتزم المديرة العامة تقديم تقرير شامل إلى المجلس في دورته رقم ١٨٥ تُقترح فيه التدابير اللازم اتخاذها لتأمين الاستمرارية المالية لصندوق التأمين الصحي في الأجل الطويل، كما تعتزم تقديم تقرير شامل إلى المجلس في دورته رقم ١٨٧ يتضمن معلومات مفصلة عن الاقتراحات الخاصة بآليات التمويل الممكنة لنظام اليونسكو للتأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة، وأيضاً معلومات مفصلة قصد تحديد مصادر الالتزامات المتراكمة في إطار التأمين الصحي في فترة ما بعد الخدمة.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**المجلس التنفيذي**
**الدورة الرابعة والثمانون بعد المائة**

**184 EX/5 Add.**

**١٨٤م ت/٥ ضميمة**

باريس، ٢٠١٠/٣/٢٥
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

**ضميمة**

## ثاني عشر – قرار فتح الاعتمادات المالية لعامي ٢٠١٠–٢٠١١: تعزيز البرامج ذات الأولوية

**الملخص**

الهدف من هذه الوثيقة هو متابعة تنفيذ القرار ٣٥م/١٠٦.

لا تترتب على هذه الوثيقة أي آثار مالية أو إدارية.

لا تتطلب هذه الوثيقة اتخاذ أي قرار بشأنها.

١ – بموجب القرار ١٠٦ الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين طلب المؤتمر العام من المديرة العامة أن تواصل الجهود الرامية إلى توفير موارد من الميزانية يمكن استخدامها لتعزيز البرامج ذات الأولوية وذلك عن طريق ما يلي: (١) ترشيد ممارسات العمل في المنظمة؛ (٢) نقل أموال إضافية من البابين الأول والثالث ومن الباب الثاني – باء، وترشيد المصروفات المتعلقة بتنفيذ أنشطة البرنامج ولا سيما نفقات السفر والمطبوعات والاجتماعات والخدمات التعاقدية وما إلى ذلك؛ (٣) إيجاد السبل الكفيلة بخفض تكاليف تشغيل المؤتمر العام والمجلس التنفيذي مع عدم المساس بما تنص عليه المادتان ٦١ و٦٢ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي. وطلب أيضاً القرار ٣٥م/١٠٦ من المديرة العامة تقديم تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٤ عن المكاسب التي يمكن توقعها على مستوى الإنتاجية وعن إمكانيات إعادة استثمارها في تنفيذ البرامج ذات الأولوية.

٢ – قامت المديرة العامة فور توليها منصبها في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر بإصدار تعليمات إلى جميع القطاعات والمرافق والمكاتب المركزية بضرورة بذل المزيد من الجهود لتحسين التوازن بين الأموال التي تنفق على الإدارة والأموال التي تنفق على البرامج. كذلك أعربت المديرة العامة في الجلسة الإعلامية التي عقدها المجلس التنفيذي في ٢٠١٠/٢/٤ عن تصميمها على خفض التكاليف الإدارية بما فيها نفقات الخدمات الاستشارية والأسفار.

٣ – ووفقاً لما أعلنته في خطاب تنصيبها الذي ألقته في ٢٠٠٩/١٠/٢٣ قامت المديرة العامة في منتصف كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ بإنشاء عدد من أفرقة العمل باعتبارها جزءاً من جهد شامل يرمي إلى القضاء على البيروقراطية وتحسين إجراءات وأساليب عمل المنظمة بغية تنفيذ أنشطة اليونسكو على الوجه الأمثل وزيادة فعالية تنفيذ وتفعيل برامجها. وكُلفت أفرقة العمل بوجه خاص بأن تنظر في إمكانيات تنظيم الهياكل والتقليل من طابعها البيروقراطي وضمان الأداء عالي الجودة وتحقيق النتائج وتحقيق اللامركزية على نحو فعال وإبراز مكانة المنظمة بشكل ملحوظ. وقد انتهت مؤخراً معظم تلك الأفرقة من عملها ورفعت تقاريرها وتوصياتها إلى المديرة العامة التي هي بصدد استعراض التوصيات العديدة الناجمة عن تلك العملية.

٤ – وفضلاً عن ذلك دعت المديرة العامة في خطاب توليها منصبها إلى إجراء عمليات تقييم عالية الجودة للاستناد إليها في اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة البرنامج والآليات السليمة للمساءلة. ومن ثم تتطلع المديرة العامة إلى التوصيات التي ستصدر عن التقييم الخارجي المستقل لليونسكو الذي قرر المؤتمر العام في دورته الخامسة والثلاثين أن يطلقه باختصاصات محددة.

٥ – ونظراً لأن أفرقة العمل لم تستكمل أعمالها إلا مؤخراً وأن التقييم الخارجي لا يزال جارياً فإن المديرة العامة ترى أنه من السابق لأوانه في هذه المرحلة تقديم اقتراحات نوعية وفقاً لما يدعو إليه القرار ٣٥م/١٠٦. ومن أجل إتاحة الوقت لفحص مستفيض لمختلف التوصيات التي تلقتها ولإجراء مشاورات مع الدول الأعضاء في هذا الشأن ترى المديرة العامة أنه قد يكون من الملائم تأجيل النظر في هذا البند إلى الدورة ١٨٥. وهي تعتزم أن تقدم حينئذ إلى المجلس التنفيذي تقريراً يتضمن التوصيات الملائمة استجابة لطلب المؤتمر العام.

٦ – ومن شأن ذلك أيضاً أن يسمح بالتنسيق مع الخطة التي ستقدمها المديرة العامة إلى المجلس التنفيذي في الدورة ١٨٥ استجابة للفقرة ٦(ب) من القرار ٣٥م/١٠٧ التي تطلب إعداد خطة لزيادة الاعتمادات المخصصة للبرامج الرئيسية في الباب الثاني من الميزانية عن طريق إجراء وفورات في أبواب أخرى من الميزانية وعن طريق آليات تجديدية للتمويل وبتمويل من خارج الميزانية، وتقديم هذه الخطة إلى المجلس التنفيذي في دورته رقم ١٨٥.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**المجلس التنفيذي**

**الدورة الرابعة والثمانون بعد المائة**

**184 EX/5 Add.2**

**١٨٤م ت/٥ ضميمة ٢**

باريس، ٢٠١٠/٣/٣٠
الأصل: إنجليزي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

## ضميمة ٢

## التقدم المحرز في برنامج المساعدة الشامل لإعادة إعمار لبنان

**الملخص**

الغرض من هذا التقرير هو إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي على متابعة تنفيذ القرار١٨١م ت/٤٨.

لا يترتب على هذا البند أي آثار إدارية أو مالية.

ولا تستدعي هذه الوثيقة اتخاذ قرار.

**التقدم المحرز في برنامج المساعدة الشامل لإعادة إعمار لبنان**

١ – رحب المجلس التنفيذي في القرار ١٨١م ت/٤٨ بإعداد برنامج المساعدة المعزز للبنان، الذي وُضعت صيغته النهائية بالتعاون مع السلطات اللبنانية. كما دعا المجلس التنفيذي المدير العام "إلى موافاته بتقرير في هذا الشأن عند الاقتضاء، وذلك ضمن التقرير العام الذي يقدمه في إطار البند ٥: *تقرير المدير العام عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة*.

٢ – وحسب ما ذكر في الوثيقة ١٨١م ت/٤٨، فقد وضعت الصيغة النهائية لبرنامج مساعدة متكامل من أجل إعادة إعمار لبنان، **في بداية عام ٢٠٠٩**، بعد إجراء مشاورات مستفيضة مع الوزارات المختصة والمؤسسات الوطنية المعنية. ويهدف البرنامج، من خلال نهج شامل ومتعدد القطاعات، إلى مساعدة السلطات اللبنانية على تلبية احتياجات الإنعاش بعد أزمة عام ٢٠٠٦، مع القيام في الوقت ذاته بإرساء الأسس اللازمة لإعادة إعمار البلد وتنميته في الأجل الطويل. ويسعى البرنامج إلى دعم الجهود التي تبذلها الحكومة اللبنانية والمجتمع المدني من أجل تعزيز مقومات الإنعاش والسلام الدائمين، وذلك من خلال تقوية القدرات المؤسسية، وتعزيز الحوار بين المجتمعات المحلية، وتحسين نوعية الخدمات والإنصاف في توفيرها، وتنشيط القطاعات العامة والخاصة الأساسية إلى جانب تعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

٣ – والبرنامج مبني حول **ثلاثة محاور شاملة**، الهدف منها تلبية احتياجات لبنان القصيرة والطويلة الأجل في مجالات اختصاص اليونسكو.

(١) **بناء جسور بين أطراف متنوعة**

يهدف عنصر البرنامج هذا إلى مساعدة السلطات اللبنانية على ترسيخ عملية المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وذلك من خلال تعميم إدراج الحوار بين الثقافات والتنوع الثقافي في سياسات وطنية مستدامة وقادرة على الإسهام بصورة مجدية في النهوض بالبلد في المجالات الأربعة التالية:

- الحوار بين مجتمعات محلية متجاورة ولكنها منقسمة؛
- الحوار بين طلاب الجامعات اللبنانية؛
- تعلّم العيش معاً من خلال التعليم؛
- دعم معايير التحقيقات الصحفية.

(٢) **تعزيز قدرة لبنان على التصدي للنزاعات والكوارث**

يهدف عنصر البرنامج هذا إلى تعزيز قدرات الوزارات المختصة والمؤسسات الرئيسية المعنية على التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لها والاستجابة لها من خلال المشروعات الفرعية الأربعة التالية:

- تعزيز قدرة وزارة التربية والتعليم العالي على التخطيط والاستعداد والتصدي لأوضاع النزاع والكوارث؛
- برامج الدعم داخل المدارس للأطفال المعرضين للمخاطر؛
- التحقيقات الصحفية المراعية لأوضاع النزاع؛
- الحد من أخطار الزلازل في لبنان.

**(٣) تحديث خدمات القطاع العام الأساسية**

يهدف عنصر البرنامج هذا إلى تعزيز مؤسسات القطاع العام اللبنانية والنهوض بقدرتها على تقديم خدمات جيدة مع إعادة الثقة بالقطاع العام باعتباره قطاعاً رائداً للتنمية الاقتصادية والمصالحة الوطنية. ويتألف عنصر البرنامج المذكور من المشروعات الفرعية التالية:

- تعزيز الوكالة الوطنية للأنباء؛
- دعم تلفزيون لبنان؛
- إنشاء مكتبة مدرسية نموذجية؛
- تقوية مركز الآثار المغمورة بالمياه في صور؛
- إنشاء مرصد لبناني للبحث والتطوير والابتكار.

٤ – وأثناء بعثة اليونسكو الرفيعة المستوى التي أوفدت في نيسان/أبريل، عُرض البرنامج المعزز على رئيس الوزراء اللبناني وغيره من ممثلي الحكومة اللبنانية، وعلى فريق الأمم المتحدة القطري. وأعرب جميع الأطراف عن تقديرهم لهذه المبادرة وعن تأييدهم للبرنامج الذي اعتبر تركيزه على الحوار والتفاهم بوصفهما عاملين محركين في عملية إعادة بناء لبنان وتنميته أمراً حاسماً.

٥ – وفي نفس المناسبة، نوقشت أيضاً طرائق إنشاء آلية مشتركة بين اليونسكو ولبنان لتعبئة الموارد المالية من أجل تأمين التمويل اللازم لاستهلال تنفيذ البرنامج. بيد أن استهلال البرنامج أرجئ حتى انتهاء الانتخابات التشريعية الوطنية. ومع تشكيل حكومة وحدة وطنية في لبنان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩، شرع مكتب اليونسكو في بيروت مجدداً في بذل الجهود لتنفيذ البرنامج بالتشاور الوثيق مع الوزارات المختصة المعنية واللجنة الوطنية اللبنانية لليونسكو.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**المجلس التنفيذي** **184 EX/5 Add.3**

**الدورة الرابعة والثمانون بعد المائة**

**١٨٤م ت/٥ ضميمة ٣**

باريس، ٢٠١٠/٣/٣١
الأصل: إنجليزي/فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

## ضميمة ٣

## تعليقات نقابة موظفي اليونسكو

**الملخص**

وفقاً للبند ٢٨٠٥,٧ من مرجع اليونسكو الإداري، تقدم نقابة موظفي اليونسكو ملاحظاتها بشأن تقرير المديرة العامة.

ملاحظات نقابة موظفي اليونسكو بشأن الفصل الحادي عشر من الوثيقة ١٨٤م ت/٥: **تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة**

١ – يشير الفصل الحادي عشر من الوثيقة ١٨٤م ت/٥، المعنون: **نتائج الدراسة عن صندوق التأمين الصحي** إلى القرارات ٣٤م/٧٣ و ١٨٠م ت/٣٥ و ٣٥م/٩٥. وربما ينبغي ملاحظة أن الإحالتين الأوليين هما بشأن "إجراء دراسة إكتوارية للالتزامات غير الممولة المتعلقة بمزايا الموظفين" و"آليات التمويل البديلة للالتزامات غير الممولة المتعلقة بمزايا الموظفين"، التي يشكل "الالتزام المرتبط بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة" أكبر التزام ضمنها ولكنه ليس الوحيد. وعليه، فإن القرار ٣٥م/٩٥ هو القرار الوحيد الذي يشير بالفعل إلى صندوق التأمين الصحي، أما الدراسة المشار إليها في الفصل الحادي عشر فهي ليست الدراسة الإكتوارية للالتزامات غير الممولة المشار إليها في القرار ٣٤م/٧٣، التي تشكل دراسة مستقلة ومنفصلة، كما أوضح المراقب المالي في البيانات المالية السنوية لصندوق التأمين الصحي. ونتيجة لذلك، فإن البيان الوارد في الفقرة ٧٥، ومؤداه أن الصندوق "تراكمت عليه التزامات أصول إكتوارية غير ممولة بلغت ٦٤٠ مليون دولار حتى ٢٠٠٧/١٢/٣١". هو بيان غير صحيح لسببين: أولاً، أن الالتزامات غير الممولة التي تعزى إلى

التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة قد بلغت ٦١٤ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٧/١٢/٣١، وثانياً، أن صندوق التأمين الصحي الذي هو صندوق ائتماني للموظفين، يشتمل على احتياطي بلغ ٢٧ مليون دولار أمريكي في ٢٠٠٩/١٢/٣١.

٢ – وترى رابطة موظفي اليونسكو بالتالي أن من غير الملائم الجمع بين مسألة صندوق التأمين الصحي ومسألة الالتزامات غير الممولة التي هي مسألة أعم بكثير ومطروحة على نطاق المنظومة ككل. ومن الجدير بالتذكير أن مسألة الالتزامات غير الممولة مسألة تقر بها جميع المنظمات التابعة للنظام المشترك للأمم المتحدة، بغض النظر عما إذا كان لها خطة تأمين صحي مثل صندوق التأمين الصحي باليونسكو أو إذا كانت تلجأ إلى شركة تأمين خاصة كما هو الحال في روما وفيينا ونيويورك. ولذلك ترى النقابة أنه لا ينبغي الإشارة إلى القرار ٣٤م/٧٣ ولا إلى القرار ١٨٠م ت/٣٥ تحت عنوان "حادي عشر – نتائج الدراسة عن صندوق التأمين الصحي"، وبالتالي، فإن الإشارات إلى الالتزامات غير الممولة في الفقرات ٧٥ و٧٧ و٧٨ لا محل لها في الفصل الحادي عشر من الوثيقة ١٨٤م ت/٥.

٣ – وفيما يتعلق بالتقرير المشار إليه في الفقرات ٧١–٧٤ من الفصل الحادي عشر المشار إليه أعلاه، تلاحظ النقابة أن مجلس إدارة الصندوق لم يزوّد إلا بالجزء الأول من الدراسة في شباط/فبراير ٢٠١٠. وهذا الجزء المعنون "الاستعراض الإكتواري"، يقر صراحة بأنه "لا يتضمن أي تحليل نقدي أو توصيات"، وفي حين أنه يتوقع حدوث ارتفاع في النفقات الطبية بحلول عام ٢٠١٩، فإنه **لا** يتضمن أي تقدير للزيادات في المساهمات اللازمة لمواجهة هذه التكاليف. كما أن التقرير لا يوفر إسقاطات تستند إلى افتراضات مختلفة، وهو ما كان مطلوباً في قرار رسمي للجمعية العامة للمساهمين بتاريخ آذار/مارس ٢٠٠٩، وما أكدته مديرة مكتب إدارة الموارد البشرية. ومن البديهي أن ارتفاع متغير واحد فقط، أي النفقات، سيترتب عليه عجز في المساهمات مقابل الإنفاق.

٤ – وبالإشارة إلى الفقرة ٧٦ وإلى التدابير التي ينبغي اتخاذها لمعالجة الوضع المالي، فإن نقابة موظفي اليونسكو تود أن تسترعي الانتباه إلى المادة ١ من نظام الصندوق الصحي التي تنص على أن الصندوق هو "نظام للتأمين الصحي يموّل على أساس تضامني ويتمتع بالاستقلالية الذاتية، بالاستناد إلى مبادئ التضامن"، وإلى المادة ٦,٤ التي تنص على إمكانية إجراء تغييرات في حجم المساهمات، وإلى أن الزيادات الأخيرة التي أجريت في المساهمات كانت في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٦.

٥ – ومن المؤسف أن تقديم التقرير الشامل عن الصندوق قد أرجئ إلى دورة المجلس التنفيذي رقم ١٨٥، ولا سيما بالنظر إلى الضمانات التي قدمها ممثل المدير العام رداً على الأسئلة التي أثارها أعضاء اللجنة الإدارية لدى مناقشة الوثيقة ٣٥م/٣٧، ومفادها أن الاستعراض سيكتمل في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩. وأكدت مديرة مكتب إدارة الموارد البشرية بعد ذلك هذا التاريخ في عدة مناسبات لاحقة.

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

**المجلس التنفيذي**

**الدورة الرابعة والثمانون بعد المائة**

**184 EX/5 Add.4**

**١٨٤م ت/٥ ضميمة ٤**

باريس، ٢٠١٠/٤/٦
الأصل: فرنسي

البند **٥** من جدول الأعمال المؤقت

# تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

## ضميمة ٤

## ملاحظات الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو (AIPU) بشأن تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة

**الملخص**

وفقاً للبند ٢٨٠٥,٧ من مرجع اليونسكو الإداري، تعرض الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو ملاحظاتها بشأن تقرير المديرة العامة عن متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها المجلس التنفيذي والمؤتمر العام في دوراتهما السابقة.

**خطة العمل من أجل تحسين التمثيل الجغرافي لموظفي الأمانة**

١ – تحيط الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو علما بالجهود المبذولة لبلوغ الأهداف المحددة في مجال التمثيل الجغرافي، ولكنها تؤكد على أنه ما زال يتعين القيام بأعمال كثيرة في هذا المجال. وتأمل الرابطة في ألا يجري المساس بالتقدم المحرز حتى الآن نتيجة للتدابير الجديدة المتخذة لإصلاح إدارة الموارد، ولا سيما التدابير المتعلقة بحراك الموظفين والحشد والترتيبات التعاقدية ونتيجة لحالات التقاعد العديدة التي ستشهدها السنوات المقبلة.

٢ – وترى الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو أيضا أنه كان من المفيد أن تُعرض في التقرير موضع الدراسة معلومات أكثر تفصيلاً عن الاتجاهات الملحوظة في تنفيذ القرار ٣٤م/٨٢ بشأن تحسين التوازن بين الجنسين في وظائف الإدارة العليا في الأمانة.

٣ – وإلى جانب التدابير المقترحة لتحسين التوزيع الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين، بهدف تلبية الطلب الذي وجهه المؤتمر العام في الفقرتين ٥ و٦ من قراره ٣٥م/٩٣ تلبية كاملة، تقترح الرابطة على المديرة العامة أن تقدم تقريراً عن الطريقة التي تود بها قياس وتحقيق أوجه التقدم المطلوب مع الاستناد في ذلك إلى "اتفاقات الأداء" (أو عقود تحديد المهمة) للوظائف الإدارية العليا، وخطط العمل الخاصة بالموارد البشرية وأنشطة الاتصال.

٤ – وأخيراً، تجدد الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو تأكيدها على أن القواعد التي تحكم اختيار الموظفين، والتوزيع الجغرافي، والمساواة بين الجنسين تنطبق على الأمانة برمتها، بما في ذلك وظائف الإدارة العليا. وتود رابطتنا أيضاً أن تذكر من جديد بأن نظام النطاقات المستصوبة مصمم كي يطبق على البلدان لا على المناطق أو مجموعات البلدان.

٥ – في حين نلاحظ في هذا الصدد أن الجدولين ٢ و٣ من الوثيقة موضع الدراسة يبينان توزيع موظفي اليونسكو بحسب المجموعات الإقليمية. ولذلك توصي الرابطة اللجنة المالية والإدارية بأن تطلب من المديرة العامة أن تدرج في تقاريرها المقبلة إحصاءات بشأن التوزيع الجغرافي للموظفين بحسب البلدان.

عن الهيئة الإدارية،
صديقي كوليبالي
رئيس الرابطة الدولية لموظفي اليونسكو